صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2005

المحتويات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق خلال عام 2005 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 25

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية 27

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 28

نشاط التدريب 30

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية 36

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 38

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 41

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات 43

الوضع المالي الموحد للصندوق 47

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات 53

ملاحق القروض 75

ملاحق عامة 82

التنظيم والإدارة 87

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2005، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2006

نشاط الصندوق خلال عام 2005

واصل الصندوق، خلال عام 2005، وفقاً لاتفاقية إنشائه، نشاطه في مجالات عمله المختلفة وبما تسمح به موارده المتاحة. واستمر في مساندة الدول العربية في سعيها لتحقيق النمو المستدام وبلورة سياساتها في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويات الوطنية والإقليمية.

ففي **المجال الإقراضي**، قدم الصندوق خلال عام 2005 ثلاثة قروض جديدة، منها قرض ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي لجمهورية السودان بمبلغ 9.8 مليون د.ع.ح، وقرض ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع المالية العامة للجمهورية اللبنانية بمبلغ 15.925 مليون د.ع.ح، وقرض ممتد أكثر تيسيراً للجمهورية الإسلامية الموريتانية بمبلغ 8.6 مليون د.ع.ح. يندرج في إطار مشاركة الصندوق في المبادرة الدولية لتخفيف الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (الهيبيك) وتوفير التمويل الجديد لها بشروط أكثر تيسيراً. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض الثلاثة نحو 34.325 مليون د.ع.ح، أي ما يعادل حوالي 147 مليون دولار أمريكي*. وكان من المفترض تقديم قرض رابع وافق عليه الصندوق إلى الجمهورية العربية السورية، إلا أن عدم استكمال الإجراءات القانونية التي تحكم عملية الاقتراض في الدولة المعنية حالت دون توقيع عقد القرض قبل نهاية العام. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الصندوق قد قام منذ إنشائه بتوفير التسهيلات الائتمانية والمشورة الفنية لدوله الأعضاء مما ساعد في تحسين إطار السياسات الاقتصادية الكلية وإرساء مقومات الاستقرار الداخلي والخارجي وتقليص التشوهات في اقتصاداتها، لاعباً بذلك دوراً بناءاً في مساعدة دوله الأعضاء في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد سبق تقديم القروض المذكورة خلال عام 2005، إيفاد الصندوق بعثات مشاورات إلى الدول المعنية، تم خلالها تبادل الآراء مع الجهات المختصة والتوصل معها إلى اتفاق حول عناصر برامج التصحيح الاقتصادي التي ستتولى الدول تنفيذها بدعم من الموارد المتاحة للصندوق. ومن جهة أخرى، وفي إطار وقوف الصندوق على سير تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليها والمدعومة بقروض مقدمة سابقاً، أوفد الصندوق خلال عام 2005 بعثتي متابعة لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان. وقد قامت البعثة لمصر بمتابعة تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي المكمل للفترة 2004-2005 المدعوم بالقرض الممتد، وكذلك متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي في إطار تسهيل التصحيح

* يعادل الدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.) ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. وقد بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 4.29 كما في نهاية ديسمبر 2005.

الهيكلي. كما قامت البعثة الموفدة للسودان بمتابعة تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه للفترة 2004-2005 المدعوم بقرض ممتد، وكذلك الاتفاق على عناصر برنامج تصحيح اقتصادي مكمل لعام 2006.

أما في **مجال الاستثمار**، وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية العالمية خلال عام 2005 والمتمثل في تحقيق بعض البلدان الصناعية الكبرى معدلات نمو مرضية، واعتدال معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، بجانب ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار مما أدى إلى تحسن أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية، فقد استطاعت محافظ الصندوق والمكونة من محفظة الأموال السائلة ومحافظ السندات القصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى محافظ صناديق الإستراتيجيات البديلة، تحقيق عائد يفوق معدلات الفائدة على مكونات حقوق السحب الخاصة.

ويشتمل نشاط الصندوق الاستثماري، إلى جانب توظيف موارده الذاتية، على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى إدارة محافظ السندات لصالح الدول الأعضاء. كما يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً خلال العام وارتفعت قيمة هذه الودائع بنسبة 7 في المائة عما كانت عليه في نهاية العام السابق.

وبالنسبة لنشاط الصندوق في مجال **المعونة الفنية**، فلقد تم خلال عام 2005 إيفاد بعثتين إلى اليمن ضمت الأولى منهما خبير في مجال تطوير إحصاءات ميزان المدفوعات، وضمت الثانية خبراء لتقديم المساعدة الفنية لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية. كما قام الصندوق بإيفاد بعثة إلى دولة قطر لتقديم المساعدة الفنية لإعداد جدول الالتزامات في مجال تحرير تجارة الخدمات تمهيداً لتقديمه إلى منظمة التجارة العالمية في إطار مفاوضات الجاتس. كذلك أوفد الصندوق بعثة فنية إلى ليبيا لإجراء مشاورات مع السلطات المعنية حول مجالات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وفي إطار جهوده الرامية إلى تقديم المساعدة الفنية لدوله الأعضاء لتطوير وتحديث أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، فقد شارك الصندوق خلال عام 2005 في بعثة فنية إلى جمهورية مصر العربية لهذا الغرض.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، وبهدف زيادة الوعي الاستثماري وتوفير المعلومات الوافية حول هذه الأسواق وما توفره من إمكانات استثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي، فلقد حرص الصندوق على

مواصلة تطوير قاعدة البيانات التي أنشأها في العام 1994، وتوسيع نطاقها لتغطي المزيد من الأسواق المالية العربية، حيث ارتفع عدد الأسواق المدرجة في قاعدة البيانات في عام 2005 إلى خمسة عشر سوقاً. وفي هذا الإطار، واصل الصندوق خلال العام نشر البيانات اليومية المتعلقة بأداء الأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نشر المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق لقياس أداء هذه الأسواق مجتمعة.

وفي مجال **التدريب**، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية التابع له لإتاحة فرص التدريب المتخصص للعاملين في المؤسسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، تم خلال عام 2005، عقد عشر دورات تدريبية وخمس حلقات عمل، بالإضافة إلى عقد ندوة حول التكامل الاقتصادي العربي شارك فيها كبار المسؤولين المختصين. وارتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال إلى 129 دورة تدريبية و17 حلقة عمل وندوة، استفاد منها 4563 مشاركاً من الدول الأعضاء.

وفي إطار توليه **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، تم الإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد في مقر الصندوق، وكذلك اجتماعات الدورة التاسعة والعشرين للمجلس التي عقدت في سبتمبر 2005 في بيروت، إضافة للاجتماع الخامس عشر للجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والتي تشمل في عضويتها مديري الرقابة على المصارف في الدول الأعضاء والاجتماع الأول للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه. كما شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وفي اجتماعات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونج كونج في ديسمبر 2005. وقام الصندوق، على هامش هذا الاجتماع، بتنظيم اجتماع لوزراء التجارة العرب ورؤساء الوفود العربية للنظر في المشروع الذي قدمه الصندوق حول إنشاء برنامج مشترك للمعونة الفنية للدول العربية (جيتاب – عربي) لبناء القدرات العربية لتعظيم الاستفادة من النظام التجاري العالمي وذلك على غرار برنامج الجيتاب الإفريقي.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2005 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية**، واستمر خلال العام

في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **النشرات والتقارير الدورية والدراسات** منها النشرات الإحصائية التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وعدد من الدراسات المقدمة ضمن مشاركة الصندوق في الندوات الإقليمية المتخصصة.

النشاط الإقراضي

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي موضع الصدارة في قائمة الوسائل المتاح للصندوق استخدامها لتحقيق أهداف إنشائه. وفي هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلات ائتمانية مختلفة لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض ميسرة ومتفاوتة الآجال، بغرض المساهمة في تمويل موازين المدفوعات ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي. ويسبق تقديم معظم هذه التسهيلات مشاورات مكثفة مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والنهوض بها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

يقدم الصندوق نوعين من التسهيلات الائتمانية، يتعلق أولهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتصل بذلك من إصلاحات اقتصادية يتم التشاور والاتفاق حولها مع السلطات المختصة. وهذه الإصلاحات مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد. ويذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق باشر بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق، والذي استحدث عام 1997، فهو موجه لدعم الإصلاحات القطاعية التي تنفذها الدول الأعضاء في قطاعين وثيقي الصلة باهتمامات الصندوق وبمجالات عمله، هما القطاع المالي والمصرفي، وقطاع المالية العامة (مالية الحكومة). ولقد ركزت التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار في المرحلة الأولى، على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. ويُشار في هذا الخصوص، إلى أن عام 2005 شهد بداية العمل بتطبيق الشق الثاني من التسهيل الهادف إلى دعم الإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة وذلك إثر موافقة مجلس محافظي الصندوق على ذلك في أبريل 2005.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض*، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض.

* يُذكر أن العمل بالتسهيل التجاري الذي كان الصندوق قد قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. قد توقف مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، أي أنه من الممكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، أي أنه من الممكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض

والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما التسهيلات التي تقدم لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في **تسهيل التصحيح الهيكلي** في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل والذي بوشر العمل الإقراضي به في عام 1998 لاقى قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء، بحيث أصبح المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق. ويعكس ذلك متابعة الصندوق لأوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها، حيث يلاحظ تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتنميتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الأولى منه لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد له، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية.

وبأخذ التسهيل في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن مجلس محافظي الصندوق وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به وقدره 273.5 مليون د.ع.ح.، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق، نظراً إلى أن حجم قروض الصندوق مرتبط بالحصص المكتتب بها كما هو موضح فيما سبق.

وبجانب ما تقدم، وفي إطار التعاون وتنسيق الجهود القائم بين الصندوق وبين المؤسسات الدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وافق الصندوق على تقديم الدعم المطلوب لموريتانيا بموجب شروط الاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (الهيبيك) التي تأهلت لها. وتستهدف المبادرة من جهة، قيام الدول المقرضة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بمنح الدول المقترضة المؤهلة، إعفاءات على الديون القائمة عليها، كما تستهدف، من جهة أخرى، توفير التمويل الجديد بشروط أكثر تيسيراً بما يصل بمديونيتها الخارجية إلى وضع قابل للاستمرار.

وفي هذا الصدد، واستناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (1) لسنة 2003 والذي وافق على مشاركة الصندوق في المبادرة الدولية (هيبيك) بالنسبة لموريتانيا، مع التأكيد على اتباع أسلوب المشاركة في هذه المبادرة الدولية حسب كل حالة على حده، قام الصندوق بتخفيف عبء المديونية على موريتانيا بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 2.8 مليون د.ع.ح). واستكمالاً لمتطلبات هذه المبادرة، وافق الصندوق كذلك على تقديم التمويل الجديد لموريتانيا بشروط أكثر تيسيراً لدعم برنامجها الإصلاحي وذلك بحد أقصى قدره 175 في المائة من حصتها المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل.

أسعار الفائدة

كان الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 يقدم قروضه بأسعار فائدة ثابتة. ولكن العمل بأسلوب أسعار الفائدة الثابتة توقف عندما أقر مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 2003 التحول إلى أسلوب أسعار الفائدة المتغيرة على القروض، وذلك في إطار المراجعة التي قام بها الصندوق لشروط الإقراض المعمول بها لديه. واستهدف التغيير تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروض الصندوق وسلامة مركزه المالي. ولقد تقرر أن يوفر الصندوق قروضه في إطار الأسلوب الجديد وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها

منهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما النظام الثاني، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة، على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني.

التزامات القروض

قدم الصندوق خلال عام 2005 ثلاثة قروض جديدة منها قرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لكل من جمهورية السودان والجمهورية اللبنانية وقرض ممتد أكثر تيسيراً للجمهورية الإسلامية الموريتانية. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الجديدة 34.325 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل حوالي 147 مليون دولار أمريكي.

وقد استهدف القرض المقدم لجمهورية السودان بقيمة إجمالية قدرها 9.8 مليون د.ع.ح. دعم جهود السلطات المعنية في تنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاع المالي والمصرفي تهدف إلى تحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي في ضوء التحديات الناجمة عن متطلبات تنفيذ اتفاقية السلام بين شمال السودان وجنوبه. كما استهدف القرض في إطار التسهيل المقدم إلى الجمهورية اللبنانية بقيمة إجمالية قدرها 15.925 مليون د.ع.ح. مواصلة الإصلاحات الهيكلية في قطاع مالية الحكومة لمعالجة مشكلة المديونية والوصول إلى وضع قابل للاستمرار في قطاع مالية الحكومة.

أما بالنسبة للقرض الممتد الأكثر تيسيراً المقدم إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمبلغ 8.6 مليون د.ع.ح.، والذي يندرج في إطار مشاركة الصندوق في المبادرة الدولية لتخفيف الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (الهيبيك) وتوفير التمويل الجديد لها بشروط أكثر تيسيراً، فقد استهدف دعم جهود السلطات الرامية إلى العودة بالاقتصاد إلى مسار الإصلاح وإرساء مقومات الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

جدول رقم (1)

القروض المقدمة خلال عام 2005

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض
موريتانيا	ممتد أكثر تيسيراً	8,600
السودان	تسهيل التصحيح الهيكلي	9,800
لبنان	تسهيل التصحيح الهيكلي	15,925
المجموع		**34,325**

وباحتساب القروض الجديدة المقدمة خلال عام 2005، يرتفع العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، إلى 134 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1071.5 مليون د.ع.ح، أي ما يعادل قرابة 5 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالدول المستفيدة منها.

لقد تصدرت القروض الممتدة لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي كما هو مبين في الشكل رقم (1)، حيث بلغت نحو 28 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها. ويلي القروض الممتدة القروض التلقائية التي بلغت نسبتها نحو 27 في المائة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، ثم قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 20 في المائة من الإجمالي.

شكل رقم (1): توزيع أنواع القروض
2005-1978

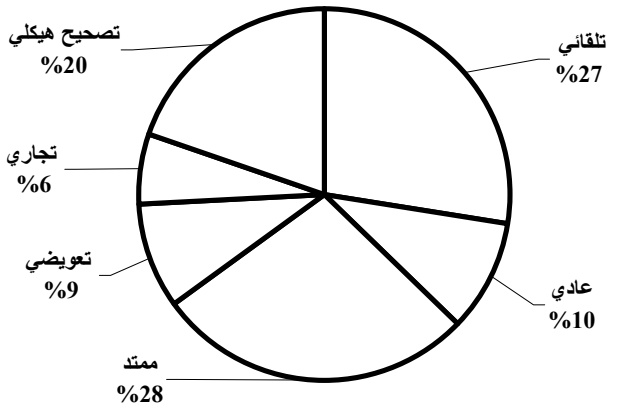

والجدير بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي أصبحت تحتل أهمية متزايدة في عمل الصندوق، حيث بلغ عددها 17 قرضاً من أصل 31 قرضاً تم منحها للدول الأعضاء خلال الفترة منذ البدء بالعمل بهذا النوع من القروض عام 1998. ويوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 60 في المائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ عام 1998. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء مقسمة حسب نوع القرض المقدم.

شكل رقم (2) :نسبة قروض التصحيح الهيكلي من إجمالي القروض المقدمة خلال الفترة (1998-2005)

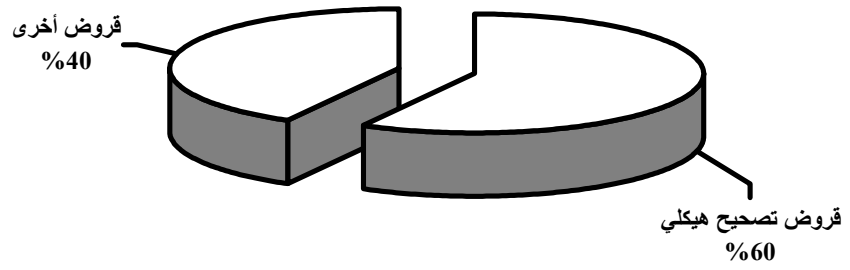

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المقدمة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض حوالي 28.90 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2005. ويتكون هذا المبلغ من السحوبات على القروض الجديدة بقيمة قدرها 5.85 مليون د.ع.ح. ومن السحوبات على القروض المتعاقد عليها سابقاً بقيمة قدرها 23.05 مليون د.ع.ح.

وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2005 ما قيمته 28.2 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل ثمانية دول مقترضة هي الأردن، المغرب، مصر، تونس، جيبوتي، لبنان، موريتانيا والسودان. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2005 نحو 253.4 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 43 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل*، وذلك مقارنة بمبلغ 252.7 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2004، يمثل 79.2 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في ذلك التاريخ.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع 12 أبريل 2005 تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 284.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2005 وذلك مقارنة بمبلغ 280.2 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2004.

جدول رقم (2)

السحب والسداد من القروض خلال عام 2005

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 2005	من القروض السابقة	المجموع	
الأردن	-	-	-	2,085
المغرب	-	-	-	6,912
مصر	-	20,474	20,474	12,348
تونس	-	-	-	2,705
جيبوتي	-	113	113	74
لبنان	-	-	-	1,837
موريتانيا	3,400	-	3,400	821
السودان	2,450	2,450	4,900	1,424
المجموع	**5,850**	**23,037**	**28,887**	**28,206**

المشاورات مع الدول الأعضاء

دارت المشاورات بين الصندوق والدول الأعضاء المقترضة خلال عام 2005 حول عدة محاور وذلك في مجال القروض المقدمة خلال العام، ومتابعة القروض المتفق عليها سابقاً. وتم خلال المشاورات مع عدد من الدول، تبادل الآراء مع السلطات المعنية حول الأوضاع والتطورات الاقتصادية والاتفاق معها على عناصر برامج التصحيح المدعومة بالتسهيلات الجديدة التي يوفرها الصندوق. كما تم خلال المشاورات مع عدد آخر من الدول، الوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المدعومة بالقروض الجارية والاتفاق على برامج مكملة في الحالات التي تتطلب ذلك. وفي هذا الصدد، أوفد الصندوق خلال عام 2005 ست بعثات للمشاورات والمتابعة منها أربع بعثات مشاورات حول قروض جديدة لكل من موريتانيا والسودان ولبنان وسورية، وبعثتي متابعة لقروض جارية متعاقد عليها مع كل من مصر والسودان.

ففي مجال القروض الجديدة، **وبالنسبة لموريتانيا**، أوفد الصندوق بعثة لدراسة طلب القرض الممتد الأكثر تيسيراً الذي كان قد أقر تقديمه لموريتانيا في إطار مشاركته في مبادرة تخفيف الديون على الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (الهيبيك) الخاصة بموريتانيا.

ويتسم الاقتصاد الموريتاني بضيق القاعدة الإنتاجية والتصديرية الناجم عن محدودية الموارد الطبيعية المتاحة، وعن النقص في توفر الخبرات والمهارات البشرية والأيدي العاملة المدربة، وضعف البنى الأساسية. كما أن وقوع موريتانيا في منطقة تتسم بتكرر موجات الجفاف قد أثر سلباً على الإنتاج الحيواني والإنتاج المحلي من الحبوب. ويتمحور النشاط الإنتاجي حول استخراج الحديد الخام والصيد البحري اللذين يشكلان كامل الصادرات تقريباً، وبذلك يبقى الاقتصاد الموريتاني شديد التأثر بالتقلبات في مستوى الطلب والأسعار الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن النفط قد اكتشف بكميات تجارية خلال السنوات الأخيرة، حيث من المتوقع البدء بتصديره في المستقبل القريب.

ولقد نفذت موريتانيا خلال الفترة 1993-2002 إصلاحات اقتصادية واسعة ومكثفة شملت تقليص الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، والقيام بإصلاحات هيكلية ومؤسسية تضمنت تحرير الأسعار والأسواق والتجارة والمدفوعات الخارجية الجارية. كما تضمنت القيام بإصلاحات ضريبية وجمركية وإصلاحات في سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، وبرنامجاً لخصخصة المؤسسات العامة، إضافة إلى عدد من الإصلاحات الإدارية والتشريعية. وتمكنت موريتانيا بفضل هذه الإصلاحات من رفع معدلات النمو وتخفيض معدل التضخم، وتحقيق فائض في الموازنة الحكومية مما أدى إلى ارتفاع حجم الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي. كما تقلص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وارتفعت تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات من السلع والخدمات. وصاحب هذه الإنجازات، تحقيق تحسن ملحوظ في مؤشرات الفقر والمؤشرات الاجتماعية ذات الصلة. وتوّجت هذه الجهود بتأهل موريتانيا لمبادرة (الهيبيك) والاستفادة في إطارها من إعفاءات الديون من الجهات الدائنة ومن بينها صندوق النقد العربي.

غير أنه، وفي مقابل هذه الإنجازات التي تحققت خلال الفترة 1993-2002، شهدت الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا تراجعاً كبيراً خلال عامي 2003 و2004 اللذين تعرضت فيهما لصدمات الجفاف وغزو الجراد، إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية، مما دفع السلطات إلى إنفاق مبالغ ضخمة لتغطية الخطة الطارئة لمعالجة هذه المشاكل. وفي ضوء ذلك، تحول الوضع الكلي للموازنة من فائض إلى عجز كبير تم تمويله عن طريق استخدام الودائع الحكومية والاقتراض من البنك المركزي مما أدى إلى التوسع في السيولة المحلية وارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات الاستيراد ومن ثم استنزاف الاحتياطيات الخارجية بشكل كبير.

وإدراكاً من السلطات الموريتانية لعدم قابلية الوضع الاقتصادي للاستمرار، قامت بوضع قانون مالي لعام 2005 يستهدف تقليص العجز المالي بدرجة ملحوظة. وفي ضوء ذلك، تم الاتفاق مع السلطات على برنامج تصحيح اقتصادي لعام 2005 يتم دعمه بالقرض الممتد الأكثر تيسيراً، بهدف العودة إلى مسار الإصلاح

لإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي الضروري لتحقيق النمو المستدام ولخفض معدلات الفقر وتوفير فرص العمل المنتج. ويستهدف البرنامج ما يلي :

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5-6 في المائة.
- تقليص معدل التضخم من 16.2 في المائة في عام 2004 إلى 10 في المائة في عام 2005.
- تقليص العجز في الحساب الجاري من 15.9 في المائة في عام 2004 إلى 4 في المائة في عام 2005.

ويتضمن البرنامج مجموعة من السياسات والإجراءات التي ستعمل السلطات الموريتانية على تنفيذها في مجال المالية العامة والمجال النقدي والمصرفي، والقطاع الخارجي، وذلك لتحقيق الأهداف الموضحة أعلاه.

وبالنسبة للسودان، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب الاستفادة من موارد تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي. ويُذكر أن الحكومة السودانية كانت قد تبنّت منذ عام 1996 استراتيجية واسعة وشاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية سياسات لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتوفير البيئة المشجعة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وذلك باعتماد نهج تحرير النشاط الاقتصادي. وقد اشتمل ذلك على إصلاحات لمعالجة التشوهات السعرية، وإلغاء القيود على التجارة الخارجية والمدفوعات، وتطوير السوق المالي، وإعادة تأهيل المؤسسات والشركات العامة. وقد أدت الإصلاحات المطبقة، والتي ساندتها عوامل مواتية تمثلت في بدء تصدير النفط وارتفاع أسعاره وكميات إنتاجه إلى رفع معدلات النمو، كما تراجعت في الوقت نفسه معدلات التضخم.

وقد أولت الحكومة السودانية في إطار هذه الاستراتيجية، اهتماماً كبيراً لتطوير وتحديث أوضاع القطاع المالي والمصرفي نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تعبئة المدخرات وفي كفاءة تخصيصها بما يعزز من فرص النمو الاقتصادي. وتضمنت الإصلاحات حزمة من الإجراءات الهيكلية استهدفت تقوية الجهاز المصرفي، الذي كان قد تم تحويله منذ العام 1984 إلى نظام مصرفي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما تضمنت قيام بنك السودان بتدعيم القواعد التنظيمية والرقابية على المصارف. وفي هذا الإطار، تم تقليص الدور الحكومي في توجيه الائتمان والاتجاه نحو آليات وقوى السوق من خلال رفع القيود على الائتمان المحلي وإلغاء السقوف الائتمانية وذلك في إطار التحول في إدارة السيولة من الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى تطوير واستخدام الأدوات غير المباشرة. كما تم العمل أيضاً على تحسين الوساطة المالية، وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، وإحراز بعض النجاح في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وفي معالجة مشكلة الديون المصرفية المتعثرة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت في إطار إصلاح القطاع المالي والمصرفي، إلا أن السلطات السودانية تواجه في الوقت الراهن نوعاً جديداً وفريداً من التحديات، التي ترتبط بالالتزام بتطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب. فقد تضمنت الاتفاقية العمل بنظام مصرفي مزدوج، يتمثل في وجود نظام مصرفي إسلامي في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي في جنوبه، كما نصت اتفاقية السلام على وجود سلطة نقدية واحدة وسياسة نقدية واحدة وعملة واحدة. وإضافة لذلك، لا يزال القطاع المالي والمصرفي يواجه عدداً من التحديات التقليدية المرتبطة برفع كفاءة الوساطة المالية، وتأهيل القطاع لمواجهة المنافسة المتزايدة مع دخول بعض المؤسسات المصرفية الأجنبية للعمل في السودان، والعمل على رفع كفاءة السياسة النقدية وتطوير أدواتها، وتعزيز الرقابة المصرفية، وإنشاء نظام كفؤ للمدفوعات.

وفي هذا الصدد، ومواصلة لجهود تطوير وتحديث القطاع المالي والمصرفي، تم الاتفاق مع السلطات السودانية على برنامج إصلاح للقطاع المالي والمصرفي يغطي الفترة يوليو 2005 – ديسمبر 2006 ويتم دعمه بموارد تسهيل التصحيح الهيكلي. ويرتكز البرنامج على أربعة محاور أساسية للإصلاح، تتمثل فيما يلي:

- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الإسلامي في الشمال، في الوقت الذي يتم فيه إنشاء جهاز مصرفي تقليدي في الجنوب.
- تطوير وتحسين إطار السياسة النقدية، بما في ذلك العمل على تعميق وتوسيع سوق النقود الذي تعمل من خلاله هذه السياسة.
- تعزيز الرقابة والإشراف على البنوك لتتلاءم مع المرحلة المقبلة من تطوير العمل المصرفي وتحدياتها.
- تحديث وتطوير نظام إلكتروني شامل للمدفوعات، بحيث تكون ركيزته الأساسية نظام للتسوية الإجمالية الآنية.

وبالنسبة للبنان، أوفد الصندوق بعثة للتشاور حول الإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. ويُذكر في هذا الخصوص، أن الاقتصاد اللبناني يواجه في الوقت الراهن تحديات كبيرة يأتي في مقدمتها الحاجة لضبط العجز المالي والسيطرة على تفاقم الدين العام وتقليص تكلفته المرتفعة، وهو الأمر الذي نتج عن أعباء إعادة الإعمار وسياسات الاستقرار النقدي التي اتبعت خلال عقد التسعينات. ولمواجهة هذه التحديات، باشرت الحكومة منذ نهاية عام 1998 باتخاذ إجراءات هدفت إلى تحسين وضع ميزانيتها من خلال تعزيز إيراداتها الضريبية وضبط وترشيد نفقاتها. كما أنها عملت على اتخاذ إجراءات لتخفيض كلفة المديونية، والعمل على إعادة هيكلة الدين العام باتجاه زيادة حصة الديون الخارجية بالعملات الأجنبية الأقل فائدة عبر التوسع في إصدارات السندات الدولية والاستفادة من الموارد المتاحة للاقتراض ذو الشروط الميسرة، بالإضافة إلى

السعي لتحسين تركيبة آجال الدين للاستفادة من الهامش القائم بين أسعار الفائدة على فترات الاستحقاق المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات أسهمت بعض الشيء في تقليص مستويات العجز الكلي في الموازنة العامة، إلا أن ذلك لم يحد من تفاقم المديونية الإجمالية التي استمرت في الارتفاع.

وفي ظل تباطؤ معدلات النمو واستمرار تراكم المديونية، وتحسباً للمخاطر الاقتصادية والمالية المرافقة للمديونية المرتفعة، تبنت السلطات اللبنانية اعتباراً من عام 2000 استراتيجية إصلاح مالي، ارتكزت على ثلاثة محاور تمثلت في السعي لتخفيض العجز المالي واستخدام عوائد الخصخصة لإطفاء جزء من المديونية واستقطاب المساعدات الخارجية، تمكنت من خلالها من إحراز نجاح في تقليص مستوى العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإيرادات وخفض وترشيد الإنفاق. كما نجحت كذلك في تحويل الوضع في الميزان الأولي من عجز إلى فائض في كلٍ من عامي 2003 و2004. كما مكّنت التدابير التي اتخذتها الحكومة على صعيد المديونية العامة من تحقيق نجاح نسبي في تخفيض أسعار الفائدة وتمديد آجال المديونية وتخفيض أعباء خدمتها. ومع ذلك، فقد استمر تفاقم المديونية الإجمالية التي تعتبر نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من أعلى النسب على مستوى العالم، كما أن حجم خدمة هذه المديونية لا يزال يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة حيث مثلت نفقات هذه الخدمة نحو ثلثي الإيرادات العامة في موازنة عام 2004.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار الاستراتيجية الشاملة للحكومة اللبنانية التي تعتبر أن تقليص العجز المالي يمثل حجر الزاوية في سياستها الاقتصادية، تم التوصل إلى اتفاق مع السلطات اللبنانية حول عناصر برنامج لإصلاح مالية الحكومة يغطي الفترة ديسمبر 2005 – ديسمبر 2006، يرتكز على ثلاثة محاور للإصلاح هي :

- تحسين إدارة الدين العام، حيث تتضمن الإصلاحات في هذا المجال إعداد مشروع قانون لإدارة الدين، وإحداث وحدة لإدارة الدين وتحديد مهامها ومسؤولياتها بصورة واضحة، واستحداث لجنة عليا لإدارة الدين، والعمل على استحداث نظام وسطاء السوق.
- تعزيز الإيرادات الحكومية، ويشمل ذلك توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز كفاءة النظام الضريبي، واستكمال مشروع قانون الضريبة الموحدة للدخل، واستحداث دليل للإجراءات الضريبية.
- إصلاح نظم الموازنة وتقوية الإدارة المالية، وتتضمن الإصلاحات في هذا المجال، إنشاء وحدة للتحليل المالي للمساعدة في اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة المالية وتخصيص الموارد، وتفعيل العمل بنظام حساب الخزينة الموحد.

وبالنسبة لسورية، أوفد الصندوق بعثة لدراسة طلبها الاستفادة من تسهيلاته في دعم جهودها التصحيحية وخطواتها الرامية إلى إنشاء السوق المالي، حيث جرى التشاور والاتفاق مع السلطات المختصة على برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي يتم دعمه بموارد تسهيل التصحيح الهيكلي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه قد تمت الموافقة من قبل الصندوق على تقديم هذا القرض إلى الجمهورية العربية السورية، إلا أن عدم استكمال الإجراءات القانونية التي تحكم عملية الإقراض في سورية حالت دون توقيع عقد القرض قبل نهاية العام.

وتجدر الإشارة، إلى أن الجمهورية العربية السورية اتبعت لفترة طويلة أسلوب التخطيط والتوجيه المركزي للنشاط الاقتصادي الذي هيمن عليه القطاع العام. ولقد ساعدت الموارد المتاحة من قطاع النفط الذي يسهم بأكثر من ثلثي الصادرات ونصف الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى تحويلات العاملين والمهاجرين، في تقوية أوضاع ميزان المدفوعات وتدعيم وضع الاحتياطيات الخارجية الرسمية. وكان لالتزام السلطات السورية، بشكل عام، بتفادي اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية دوره في ضبط معدلات التضخم.

وشرعت الحكومة السورية في السنوات الأخيرة في تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية والمؤسسية بهدف تحرير الاقتصاد، وذلك في إطار سعيها لرفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل المنتج، في مرحلة ستكون فيها الموارد المحدودة المتاحة حالياً من النفط قد شارفت على النفاد. واستهدفت هذه الإصلاحات العمل على الحد من التشوهات في الاقتصاد وتقليص الاعتماد على القطاع العام كمحرك للنشاط الاقتصادي، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الاستثمار. وقد شملت الإصلاحات اتخاذ عدد من الإجراءات في مجالات الضرائب وإدارة الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وإصلاح نظام وسعر الصرف.

وقد ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية مدعومة بهذه الإصلاحات الهيكلية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما انخفض حجم الدين الخارجي وارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية. ومع ذلك، فإن معدلات النمو الاقتصادي المحققة كانت دون المستوى المأمول.

وقد أولت السلطات السورية، في إطار جهودها الإصلاحية، اهتماماً كبيراً لإصلاح القطاع المالي والمصرفي نظراً للدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حشد وتعبئة المدخرات وتوجيهها للقنوات الاستثمارية المنتجة على نحو يتسم بالكفاءة والشفافية ويوفر الإطار المناسب لتسهيل إدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، فقد قامت الحكومة باتخاذ عددٍ من الإجراءات التي

استهدفت إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية للنشاط المصرفي، كان أهمها صدور قانون النقد الذي عمل على إحياء وتفعيل مجلس النقد والتسليف، وقانون المصارف الذي سمح بإنشاء مصارف خاصة باشر أربعة منها العمل، بالإضافة إلى قانون صدر مؤخراً يسمح بإنشاء مصارف إسلامية. كذلك صدرت تشريعات فتحت قطاع التأمين أمام الشركات الخاصة والأجنبية. كما صدر قانون لإنشاء هيئة لتنظيم وتطوير سوق الأوراق المالية والأنشطة والخدمات الملحقة بها.

ويمثل إصلاح القطاع المالي والمصرفي تحدياً كبيراً بالنسبة لسورية التي اتبعت لفترة طويلة أسلوب التخطيط والإدارة المركزية والتوجيه للأنشطة الاقتصادية. فالإصلاحات المطلوبة واسعة النطاق ومتشعبة الجوانب، تشمل أسلوب السياسة النقدية الواجب اتباعه وتحسين إدارة المخاطر. كما تشمل تقوية البنية الأساسية للنظام المالي، بما في ذلك نظام الدفع ومعايير المحاسبة والإفصاح، وقدرات الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، إضافة إلى هيكلة البنوك المملوكة للقطاع العام والنظر في خصخصتها، وتعزيز الحكم الجيد والشفافية في المؤسسات المالية، ودعم تطور السوق المالي والإشراف عليه، وتهيئة المناخ الملائم بشكل عام لزيادة التنافسية ودعم القدرة على الابتكار والإبداع لتوفير الأدوات المالية المطلوبة للاقتصاد. ويقتضي كل ذلك الحرص على اتباع التسلسل السليم للإصلاحات والإعداد الجيد لتنفيذها بحيث تمثل كل مرحلة الأساس المطلوب للإصلاحات في المرحلة التي تليها.

ومن هذا المنطلق، تم الاتفاق مع السلطات السورية على برنامج لإصلاح القطاع المالي والمصرفي يغطي عام 2006، ويتضمن عناصر ثلاثة هي، إصلاح السياسة النقدية، وإصلاح نظام وسوق الصرف، وبدء العمل بسوق أذون الخزينة وإنشاء السوق المالي.

ويعمل هذا البرنامج على التمهيد للتحول من أسلوب التوجيه والإدارة المركزية المباشرة، الذي يتسم بالقيود على أسعار الفوائد والتحكم الإداري في حجم الائتمان وتوزيعه على القطاعات، وغياب سوق الدين العام وسوق الأوراق المالية، إلى نظام يعتمد على الأدوات غير المباشرة في إدارة السيولة والائتمان. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة المرحلة الأولى في مسيرة الإصلاح لهذا القطاع.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بمتابعة القروض المتعاقد عليها سابقاً، تم **بالنسبة لمصر** إيفاد بعثة متابعة للوقوف على سير تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي المكمل للعام المالي 2005/2004 والمدعوم بالقرض الممتد، وكذلك الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي والمدعوم بالقرض الثالث في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي.

ولقد أظهرت متابعة برنامج التصحيح المدعوم بالقرض الممتد أنه تم تحقيق معظم الإجراءات المضمنة في البرنامج وأن الأداء الفعلي كما تعكسه المؤشرات الرئيسية كان مقارباً لحدود الأهداف المرصودة في البرنامج أو أفضل منها كما هو الحال بالنسبة للنمو الاقتصادي والتضخم، والسيولة المحلية، وفائض الحساب الجاري الخارجي، ووضع الميزان الكلي للمدفوعات، والاحتياطيات الخارجية الرسمية. ولقد جاء الاستثناء الوحيد في عدم استيفاء المؤشرات المستهدفة في البرنامج في جانب الأهداف المتعلقة بالمالية العامة.

فبالنسبة لمعدل النمو، حقق الاقتصاد المصري أداءاً جيداً خلال العام المالي 2005/2004، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى 5.0 في المائة، وهو ما يقارب المعدل المستهدف في البرنامج والبالغ 5.5 في المائة. وقد جاء التحسن في النمو خلال العام مواكباً للارتفاع في نشاط قطاع السياحة، إضافة إلى ارتفاع النمو في قطاعات النقل، والتعدين، والكهرباء، والصناعات التحويلية والزراعة.

وعلى صعيد التطورات السعرية، انخفض معدل التضخم إلى 4.7 في المائة، مقابل معدل كان متوقعاً في البرنامج قدره 7.0 في المائة. وقد عكس الانخفاض في معدل التضخم خلال العام السياسة النقدية المنضبطة التي انتهجها البنك المركزي، وما نتج عن تخفيض الرسوم الجمركية من تراجع في أسعار بعض السلع المستوردة.

أما بالنسبة للمالية العامة، فقد نجحت الحكومة خلال العام المالي 2005/2004 في تنفيذ معظم الإجراءات الهيكلية المتفق عليها في البرنامج، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف الكمية المرصودة للموازنة حيث ارتفع معدل العجز المالي الكلي. ويعزى الارتفاع في العجز المالي عما هو مقدر له، إلى زيادة الإنفاق الحكومي بما في ذلك الزيادة في الرواتب والأجور ونفقات الدعم، مصحوبة بأداء في الإيرادات الحكومية يقل عما كان مقدراً في ضوء الإصلاحات الجمركية التي نفذت، وانخفاض الإيرادات غير الضريبية.

وبالنسبة للوضع النقدي، وعلى الرغم من الآثار التوسعية على السيولة المحلية الناجمة عن التطورات الإيجابية في القطاع الخارجي وعن تطورات المالية العامة، تمكن البنك المركزي بفضل السياسة النقدية المنضبطة، من التحكم في معدل نمو السيولة المحلية خلال العام المالي 2005/2004، بحيث لم يتجاوز بدرجة كبيرة المعدل المستهدف في البرنامج، مما أسهم في احتواء التضخم خلال العام المذكور.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، أسفر الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال العام المالي 2005/2004 عن فائض قدره 2.9 مليار دولار وهو ما يعادل 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أسفر

الحساب الكلي لميزان المدفوعات عن فائض ملحوظ بلغ حوالي 4,488 مليون دولار. وفي ضوء ذلك، تعزز وضع الاحتياطيات الخارجية الرسمية واستقر حجم المديونية الخارجية لتنخفض بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أسفرت إصلاحات سوق الصرف، التي تم تنفيذها بنجاح، عن إزالة التشوهات والاختناقات وتوحيد سعر الصرف وتحديده على أساس عوامل العرض والطلب.

كذلك أظهرت **متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي المدعوم بموارد تسهيل التصحيح الهيكلي** والمرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي: إصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وتطوير عمل السياسة النقدية، وتحديث ورفع كفاءة نظام المدفوعات، أن معظم الإجراءات المتفق عليها ضمن البرنامج قد تم تنفيذها. كما أظهرت المتابعة أن السلطات المصرية قد قامت بإصلاحات أكثر شمولاً مما ورد في البرنامج، خاصة في مجال الإصلاح المصرفي والسياسة النقدية، مما أدى إلى تحقيق تقدم أفضل من المتوقع في تحديث الجهاز المصرفي وحلّ مشاكله، وفي تنشيط السياسة النقدية والتقدم في تحقيق المتطلبات اللازمة لتطبيق أسلوب استهداف التضخم في وقت لاحق.

ففيما يتعلق بالإصلاحات في الجهاز المصرفي، تمكنت السلطات من إنجاز الإجراءات المضمنة في البرنامج والتوسع فيها، حيث واصلت في هذا الإطار، العمل على تقوية الجهاز المصرفي من خلال عمليات الدمج والخصخصة. كما باشرت العمل على إعادة هيكلة المصارف التابعة للقطاع العام وزيادة رؤوس أموالها، والسعي نحو معالجة موضوع القروض المتعثرة في حيازتها من خلال إصدار سندات خزانة لأجل 20 سنة. كما تم في يوليو 2005 رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل من المصارف المحلية والأجنبية. كذلك تم القيام بالعديد من عمليات الدمج والحيازة بين بعض المصارف، وتم بيع حصة الدولة في 7 من البنوك المشتركة. كما أن السلطات بصدد استكمال إجراءات خصخصة بنك الإسكندرية، ومن المتوقع أن يتم ذلك خلال عام 2006، كما ستعمل السلطات على دمج بنك مصر وبنك القاهرة.

وبالنسبة للسياسة النقدية، تمكنت السلطات من تحقيق تقدم ملحوظ في عملية إصلاح وتطوير عمل السياسة النقدية خلال العام المالي 2005/2004، حيث طورت إطاراً جديداً للسياسة النقدية، يتمثل هدفه النهائي الرئيسي في استقرار الأسعار. وعلى صعيد تحديث نظام المدفوعات، قطعت السلطات شوطاً كبيراً في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في البرنامج بالنسبة لتنفيذ مشروع نظام مدفوعات إلكتروني للمدفوعات الإجمالية على أساس الوقت الفعلي. فقد استكملت إعداد الوثائق المتعلقة بالجوانب الفنية المطلوبة للمشروع وباشرت في عملية تلقي العروض من الشركات المختصة تمهيداً لاختيار الشركة التي ستقوم بتنفيذه.

وبالنسبة للسودان، أوفد الصندوق بعثة متابعة للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه للفترة 2004-2005 والمدعوم بالقرض الممتد. ولقد أظهرت نتائج المتابعة أنه تم تنفيذ معظم الإجراءات المتفق عليها مع السلطات في البرنامج، وأن الأداء الفعلي كان ضمن الحدود التي توقعها البرنامج أو أفضل منها كما هو الحال بالنسبة للنمو الاقتصادي وللوضع الخارجي الكلي. ويلاحظ في هذا الشأن، أن الاقتصاد السوداني قد تأثر خلال فترة البرنامج، وخاصة في عام 2005، بعدد من العوامل الخارجية تمثلت في توقيع اتفاقية السلام وما ترتب عنها من التزامات مالية ومتطلبات تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة الأوضاع الطارئة، وحدوث تدفقات مالية كبيرة ارتبطت بالاستثمار الخارجي المباشر وعوائد النفط، إضافة إلى ظهور بعض الصعوبات والاختناقات الهيكلية المرتبطة بضعف البنية التحتية خاصة في طاقات الموانئ والنقل، وهي العوامل التي أدت إلى ظهور ضغوط تضخمية. وقد قامت السلطات بجهود ملموسة لمواجهة تلك الآثار ونجحت جزئياً في تلك العملية في ضوء محدودية الإمكانات المتوفرة لها، وبما أدى إلى الحد من تجاوز مؤشرات التوسع النقدي ومؤشرات المالية العامة والأسعار عن المستويات المستهدفة في البرنامج.

وبالاستناد إلى هذه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، تم الاتفاق مع السلطات السودانية على عناصر برنامج إصلاح اقتصادي مكمل لعام 2006، يتضمن اتخاذ عدد من إجراءات التصحيح الإضافية واتباع سياسات منضبطة لتحسين الوضع المالي. ويستهدف البرنامج:

- تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 10 في المائة.
- تخفيض معدل التضخم إلى 8 في المائة.
- تقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، تضمن البرنامج مجموعة متسقة من السياسات والإجراءات شملت مجالات المالية العامة، والسياسة النقدية، والقطاع الخارجي.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة على الدول المتأخرة في سداد التزاماتها في نهاية عام 2005، ما يعادل 161.8 مليون د.ع.ح. ويتكون هذا المبلغ من 64.8 مليون د.ع.ح. يمثل أقساط قروض متأخرة السداد ومبلغ 97 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (3)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 31 ديسمبر 2005

(ألف د.ع.ح)

	المتأخرات		
	أصل القرض	**فوائد**	**المجموع**
جمهورية الصومال	14,877	33,079	47,956
جمهورية العراق	49,850	63,916	113,766
جمهورية القمر المتحدة	46	10	56
المجموع	**64,773**	**97,005**	**161,778**

ولا تتضمن المتأخرات مبلغ 18.4 مليون دينار عربي حسابي، تمّ تجنيبه بموجب ترتيبات إعادة هيكلة مديونية جمهورية السودان، وذلك للإعفاء لاحقاً وفقاً لشروط إعادة الهيكلة، وقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 2001.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه اتفاقية إنشائه. ويهدف هذا النشاط إلى استغلال الموارد التي تتجمع لدى الصندوق، سواء من رأسماله أو الاحتياطيات التي تتراكم لديه، لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، بغرض تنميتها للحصول على دخل يمكن الصندوق من تغطية نفقاته وتعزيز إحتياطياته، ومن ثم زيادة موارده الذاتية. ولتحقيق ذلك أرسى الصندوق سياسة استثمارية تأخذ في الحسبان سلامة الاستثمارات المختارة بالمحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول وتراعي كذلك حرية تحويل العملة وسهولة تسييل الأصول المستثمر فيها مما يتيح للصندوق تحويلها لنقد عند الحاجة. وبالقدر الذي تسمح به السياسة الاستثمارية والقواعد الإرشادية للنشاط الاستثماري، يسعى الصندوق لتحقيق أقصى عائد ممكن على محافظه الاستثمارية.

ولقد حددت الاتفاقية المنشئة للصندوق رأسماله بوحدة حسابية هي الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث وحدات من سلة حقوق السحب الخاصة، وهي سلة تتكون من عملات الدول الصناعية الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي وبريطانيا) واستمر العمل خلال العام في المحافظة على اتساق توزيع عملات المحفظة الاستثمارية للصندوق مع نسب مكونات سلة حقوق السحب الخاصة آخذين بالاعتبار تضمين حصة الصندوق في المؤسسات المالية العربية التابعة ضمن الشريحة الدولارية وذلك تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ولتخفيف التذبذب في معدلات الفائدة. وقد قرر صندوق النقد الدولي في شهر ديسمبر 2005 ضمن مراجعته الدورية كل خمس سنوات تعديل أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة من بداية عام 2006، وأهم ملامح هذا التعديل هو تخفيض وزن اليورو والجنيه الاسترليني والين الفعلي في السلة بحوالي 4 في المائة وزيادة وزن الدولار بنفس النسبة تقريباً، وتم عند نهاية سنة 2005 تعديل توزيع عملات المحفظة بما يتوافق مع الأوزان الجديدة.

ولعل أهم ما يميز المناخ العام للاستثمار خلال عام 2005 هو تحقيق بعض البلدان الصناعية الكبرى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية معدلات نمو مرضية واستمرار جمهورية الصين على معدلات نموها العالية. وقد اتسم المناخ العام للاستثمار خلال عام 2005 باعتدال معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة حيث وصل سعر البترول الخام إلى مستويات قياسية قاربت 70 دولاراً للبرميل. واتجهت بعض السلطات النقدية في البلدان الصناعية باتخاذ سياسات نقدية أكثر تشدداً حيث واصلت السلطات النقدية في الولايات المتحدة رفع أسعار الفائدة الرسمية خلال العام بنسبة 2.00 في المائة لتصل إلى 4.25 في المائة بنهاية

العام، كذلك اتجه البنك المركزي الأوروبي إلى رفع سعر الفائدة بمعدل 0.25 في المائة لتصل إلى 2.25 في المائة بنهاية العام بعد أن ازدادت الضغوط التضخمية في منطقة اليورو خلال عام 2005. ولقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسن أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الرئيسية خلال العام.

وفي ظل المناخ الاستثماري الذي ساد الأسواق المالية خلال عام 2005، وتسارع ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة بالنسبة للدولار الأمريكي تمكن الصندوق من تحقيق عائد يفوق معدلات الفائدة على مكونات حقوق السحب الخاصة. وتتكون محافظ الصندوق الاستثمارية من محفظة الأموال السائلة، ومحافظ السندات القصيرة ومتوسطة الأجل بالإضافة إلى محافظ صناديق الإستراتيجيات البديلة.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 415 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2005 بالمقارنة مع 200 مليون دولار في نهاية العام السابق. بالإضافة إلي ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى ما يعادل نحو 1,650 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2005 بالمقارنة مع 1,544 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بصورة دورية بإعداد وإرسال التقارير إليها حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يقوم الصندوق بتوفير مساعدة فنية وتدريب لدوله الأعضاء في مجالات واسعة ذات صلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية. كما يقدم الصندوق تدريباً للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد. كذلك يقدم الصندوق مساعدة فنية من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم. ويهدف ذلك إلى توفير المشورة الفنية ومساعدة الدول الأعضاء في تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الارتقاء بالقدرات البشرية في الجهات المناطة بهذه السياسات.

وفي هذا الإطار، عمل الصندوق خلال السنوات الأخيرة على تفعيل دوره في مجال تقديم المساعدة الفنية لمواكبة الاحتياجات المتنامية لدوله الأعضاء، حيث قام بمساعدة الدول الأعضاء في تحديث وتطوير أنظمتها المالية والمصرفية، وتحسين نظم الرقابة المصرفية، ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية وإدارتها، بالإضافة إلى تحسين تجميع وإعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء. كما قام الصندوق بتوفير المشورة الفنية العملية للدول الأعضاء التي هي بصدد التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإدارة الاحتياطيات الرسمية، وتطوير نظم التسوية والمدفوعات.

وقد تم خلال عام 2005، إيفاد خبير في مجال تحسين وتحديث بيانات ميزان المدفوعات إلى الجمهورية اليمنية وذلك استجابة لطلب من الحكومة المعنية. كما تم كذلك إيفاد بعثة خبراء لتقديم المساعدة الفنية في إطار عملية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية. كذلك تم إيفاد بعثة خبراء من الصندوق بناءاً على طلب من الحكومة القطرية للحصول على مساعدة فنية في إعداد جدول الالتزامات في مجال تحرير تجارة الخدمات التي ستقوم بتقديمه لمنظمة التجارة العالمية في إطار مفاوضات (الجاتس) الجارية حالياً لتحرير تجارة الخدمات الدولية.

ومن جهة أخرى، واستجابة لطلب من الجماهيرية الليبية للحصول على معونة فنية، قام الصندوق بإيفاد بعثة موسعة لإجراء مشاورات فنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وتوصلت مشاورات بعثة الصندوق مع السلطات الليبية إلى الاتفاق حول تعزيز قنوات الاتصال من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، والمساعدة في وضع إطار تنظيمي وتشريعي لسوق الأوراق المالية الذي تسعى السلطات إلى تأسيسه، ودعم جهودها للتأهل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقديم مقترحات حول سبل تعزيز إدارة المحفظة الاستثمارية لدى مصرف ليبيا المركزي.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

يقوم الصندوق بتوفير معلومات وإحصاءات حديثة عن نشاط أسواق الأوراق المالية العربية بهدف توسيع قاعدة المستثمرين في هذه الأسواق، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ورفع كفاءة هذه الأسواق وتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد. وفي هذا الإطار، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية عن نشاط الأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة البيانات التي أنشأها لهذا الغرض. وبهدف توسيع نطاق هذه القاعدة، استكمل الصندوق خلال عام 2005 إجراءات انضمام سوق فلسطين للأوراق المالية إلى قاعدة البيانات ليرتفع بذلك عدد الأسواق المشاركة في القاعدة إلى خمسة عشر سوقاً. وقد بدأ الصندوق بنشر البيانات اليومية لهذا السوق على موقعه في شبكة الإنترنت بجانب بيانات أسواق الأوراق المالية العربية الأخرى. كما بدأ بإدراج نشاط هذا السوق في النشرة الفصلية ابتداءاً من الربع الأول من هذا العام. وتشمل البيانات المنشورة رسملة الأسواق المالية العربية وأحجام التداول، بالإضافة إلى مؤشرات الصندوق التي يتم احتسابها وفق منهجية موحدة والمؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة.

وقد أصدر الصندوق خلال عام 2005 الأعداد الأربعة للنشرة الفصلية ليصل بذلك عددها منذ إنشاء القاعدة إلى أربعة وأربعين عدداً. وتجدر الإشارة إلى أن النشرة الفصلية تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية وذلك بجانب تحليل نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية العربية. وقد أظهرت هذه النشرات أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية قد كان قياسياً خلال عام 2005، حيث تراوح الارتفاع في مؤشر رسملة هذه الأسواق بين 24.5 في المائة في تونس و219 في المائة في دبي. وقد انعكس ذلك في ارتفاع المؤشر المركب الذي يحتسبه الصندوق بنسبة 91.6 في المائة. ويعزى استمرار التحسن في أداء الأسواق المالية العربية إلى العوامل الإيجابية المؤثرة على الأسواق ومن أهمها، الأداء الجيد للشركات المدرجة فيها وارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات قياسية مما رفع مستوى السيولة وعزز الثقة في الاقتصادات العربية.

كما أظهرت النشرات الفصلية أن أحجام أسواق الأوراق المالية العربية ممثلة بالقيمة السوقية وعدد الشركات المدرجة قد ارتفعت في نهاية هذا العام بنسبة كبيرة. فقد ارتفعت القيمة السوقية في نهاية هذا العام بنسبة 107.2 في المائة لتبلغ 1289.6 مليار دولار مقابل 622.4 مليار دولار في نهاية العام الماضي. وارتفع عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة نفسها إلى 1665 شركة خلال عام 2005 مقابل 1597 شركة لعام 2004.

كذلك أظهرت النشرات الفصلية أن أحجام التداول قد ارتفعت هي الأخرى بنسب كبيرة خلال هذا العام. فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 152.5 في المائة لتبلغ خلال هذا العام 1434.8 مليار دولار خلال عام 2005 مقارنة مع 568.3 مليار دولار سجلت خلال العام الماضي.

وفيما يتعلق بالفعاليات التي يشارك فيها الصندوق والخاصة بنشاط أسواق الأوراق المالية العربية، فقد شارك خلال هذا العام في مؤتمر "آليات تفعيل البورصات الخليجية، نحو أداء أفضل" الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت إشراف هيئة الأوراق المالية والسلع. كما شارك الصندوق في مؤتمر أسواق الأوراق المالية الخليجية - رؤية مستقبلية" الذي عقد في قطر تحت إشراف سوق الدوحة للأوراق المالية.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات القادرة على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها متدربون من المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات شارك فيها كبار المسؤولين في الأجهزة المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وذلك بهدف الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2005 عشرة دورات تدريبية وخمس حلقات عمل وندوة واحدة ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2005 إلى 129 دورة تدريبية و17 حلقة عمل وندوة. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات والندوات 4563 مشاركاً من الدول الأعضاء.

دورات تدريبية

يضع معهد السياسات الاقتصادية برنامجاً سنوياً لدوراته التدريبية في إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي يقوم الصندوق بتنظيمه بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي. ويتكرر بعض هذه الدورات بانتظام وتهدف في مجملها إلى تطوير وتنمية القدرات العربية.

وقد اشتمل برنامج المعهد لعام 2005 على الدورات التدريبية التالية :

إحصاءات ميزان المدفوعات

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 26 يناير – 10 فبراير 2005. هدفت هذه الدورة إلى دراسة المفاهيم والمكونات الرئيسية لميزان المدفوعات وقواعد القيد والتصنيف المتعلقة به، وذلك وفقاً لمنهجية أحدث دليل لميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. ولقد استفاد من هذه الدورة 32 مشاركاً من 16 دولة عربية.

الرقابة على المصارف (بازل 2)

عقد المعهد هذه الدورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي ببنك التسويات الدولية في مقر الصندوق خلال الفترة 21– 23 مارس 2005. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على الركنين الأول والثاني من اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال (بازل 2) من خلال استعراض ومناقشات المواضيع التالية: (أ) خلفية وأهداف الاتفاقية الجديدة، (ب) تطبيق الطريقة النمطية لمخاطر الائتمان، (ج) المتطلبات الكمية والنوعية لطريقة التقييم الداخلي في الاتفاقية الجديدة، (د) طرق إدارة وحساب وتخصيص رأس المال المتعلق بمخاطر التشغيل، (هـ) البنية الرقابية لتطبيق الركن الثاني، (و) قضايا متعلقة بالتعاون الرقابي للاتفاقية الجديدة عبر الحدود. استفاد من هذه الدورة 37 مشاركاً من 19 دولة عربية.

سياسات القطاع العام والنمو

عقد المعهد هذه الدورة في مقر الصندوق خلال الفترة 3 – 6 أبريل 2005. هدفت الدورة إلى عرض سياسات القطاع العام وعلاقتها بالنمو والرفاهية، ودور الحكومات الإنمائي خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة. وشملت الدورة الموضوعات التالية: (أ) الأهداف الإنمائية الوطنية، (ب) سياسات القطاع العام وتطور دور الحكومات الإنمائي، (ج) أثر سياسات القطاع العام والإصلاحات الهيكلية على النمو والأهداف الاقتصادية، (د) تقسيم وترابط العمل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، (هـ) دور وفعالية سياسات القطاع العام في ظل العولمة. استفاد من هذه الدورة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 17 – 28 أبريل 2005 للمسؤولين العراقيين. هدفت الدورة إلى تمكين المشاركين، من خلال دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، والنمو والاستقرار. استفاد من هذه الدورة 31 مشاركاً من جمهورية العراق.

الرقابة الإحصائية والميدانية على البنوك

عقد المعهد هذه الدورة بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في مقر الصندوق خلال الفترة 8 – 12 مايو 2005. اهتمت هذه الدورة بأساليب إدارة المخاطر التي تغطي كل جوانب الرقابة المصرفية من فحص وتحليل إحصائي إلى تدقيق ميداني وعملي. وتضمنت هذه الدورة المواضيع التالية: (أ) الرقابة بالتركيز على المخاطر، (ب) تحليل الوضع المالي للبنوك من خلال دراسة القوائم المالية، (ج) تحليل

وتصنيف القروض، (د) عرض لمواضيع مختلفة ذات علاقة بالرقابة كالتدقيق الداخلي واستراتيجيات التنظيم وأجهزة المعلومات. استفاد من هذه الدورة 34 مشاركاً من 18 دولة عربية.

إحصاءات مالية الحكومة

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 22 مايو – 7 يونيو 2005. استندت هذه الدورة بشكل عام إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يقدم منهجية جديدة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة تتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام 1993. وتضمنت الدورة المواضيع التالية: (أ) الجوانب الرئيسية للمنهجية الجديدة، بما في ذلك المفاهيم وتطبيقاتها والاستحداث التدريجي لأساليب المحاسبة على أساس الاستحقاق، (ب) الميزانيات العامة الحكومية الموحدة والمتكاملة، (ج) معالجة مشكلات التحول من المنهجيات الحالية إلى النظام الجديد، (د) الوحدات الحكومية التي يتم جمع بيانات عنها، (هـ) تصنيف وإعداد البيانات، (و) تطبيق وتحليل بيانات مالية الحكومة في أطر السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية. واستفاد من هذه الدورة 33 مشاركاً من 19 دولة عربية.

البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 12 – 23 يونيو 2005. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين، من خلال دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية والنمو. واستفاد من هذه الدورة 33 مشاركاً من 18 دولة عربية.

الإحصاءات النقدية والمالية

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 28 أغسطس إلى 13 سبتمبر 2005. هدفت هذه الدورة إلى ترسيخ الأسس والمبادئ الأساسية لإعداد البيانات النقدية والمالية، واستعرضت مختلف مراحل إعدادها في ضوء مناهج آخر دليل للإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000. واستفاد من هذه الدورة 31 مشاركاً من 20 دولة عربية.

إدارة المصروفات العامة

عقد المعهد هذه الدورة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 18 – 29 سبتمبر 2005. تناولت الدورة عرضاً لنواحي عديدة من إدارة المصروفات العامة، منها الإطار

القانوني والنظامي وأيضاً عملية تحضير وتنفيذ وتحليل الميزانية. وتضمنت الدورة الموضوعات التالية: (أ) الخطوات المتبعة في تحضير الميزانية، (ب) ضبط النفقات، (ج) إدارة النقد والدين، (د) الحسابات الحكومية والترتيبات المصرفية، (هـ) نظم الدفع، (و) نظم معلومات الإدارة المالية، (ز) التدقيق الداخلي والخارجي. واستفاد من الدورة 33 مشاركاً من 18 دولة عربية.

إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة

عقد المعهد هذه الدورة مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 4 – 15 ديسمبر 2005 هدفت الدورة إلى تقديم عرض موسع لأهم القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي ومالية الحكومة. واستعرضت الدورة المواضيع التالية: (أ) حسابات الاقتصاد الكلي ومالية الحكومة، (ب) تحليل القضايا المتعلقة بالإيرادات والإنفاق وتمويل عجز الموازنة، (ج) أثر السياسة المالية على الأهداف الاقتصادية، (د) الإصلاح الضريبي وهيكل الإنفاق، (هـ) استمرارية الدين العام، (و) التخصيص وإصلاح القطاع العام. واستفاد من هذه الدورة 31 مشاركاً من 18 دولة عربية.

حلقات العمل والندوات

ينظم المعهد حلقات عمل وندوات في موضوعات متخصصة يحضرها كبار المسؤولين في المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية في الدول الأعضاء. واشتملت حلقات العمل والندوات التي نظمها معهد السياسات الاقتصادية خلال عام 2005 على ما يلي :

حلقة عمل حول مكافحة غسل الأموال

عقد المعهد بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التدريب الإقليمي المشترك بينهما حلقة عمل حول "مكافحة غسل الأموال" في مقر الصندوق خلال الفترة 10 – 12 يناير2005. هدفت هذه الحلقة إلى استعراض المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلى فحص الثغرات في أنظمة تحويل أموال التبرعات والأعمال الخيرية وإلى استعراض المبادرات الحالية لتنظيم هذه الأنشطة. كما تضمنت حلقة العمل عروضاً من بعض الدول العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية في إبراز ومعالجة هذه الظاهرة. واستفاد من هذه الحلقة 34 مشاركاً من 17 دولة عربية.

حلقة عمل حول تسهيل التجارة

عقد المعهد هذه الحلقة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في مقر الصندوق خلال الفترة 13 – 15 مارس 2005. هدفت حلقة العمل هذه إلى تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال تسهيل التجارة الخارجية. وتطرقت الحلقة إلى القضايا المتمثلة في الإجراءات والممارسات ذات العلاقة بتجميع وتقديم البيانات والأدلة المطلوبة من أجل تحريك السلع والخدمات في التجارة الخارجية. كما ركزت الحلقة في هذا الإطار على إجراءات التراخيص والجمارك، والرسوم والتأمين، وغيرها من المتطلبات المالية، بالإضافة إلى علاقة تسهيل التجارة بالنمو الاقتصادي، وحاجات وأولويات تطوير هذه الإجراءات في الدول العربية. واستفاد من هذه الحلقة 29 مشاركاً من 18 دولة عربية.

حلقة عمل موجهة للأكاديميين العرب

عقد المعهد حلقة عمل إقليمية للأكاديميين العرب حول الأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية في مقر الصندوق خلال الفترة 26 – 28 يونيو 2005. جاءت هذه الحلقة في إطار برنامج التعاون الفني المشترك بين المؤسستين لتعميق فهم واستخدام الأساليب التحليلية والعلمية المطلوبة لبلورة المواقف التفاوضية الفاعلة بالنسبة لموضوعات منظمة التجارة العالمية والأمور ذات العلاقة بالتجارة الخارجية.

حلقة عمل حول التشريعات القانونية المتعلقة بمجموعة العمل المالي الدولية

عقد المعهد هذه الحلقة بالاشتراك مع معهد صندوق النقد الدولي في مقر الصندوق خلال الفترة 13 – 17 نوفمبر 2005. هدفت هذه الحلقة إلى إطلاع المشاركين فيها على المتطلبات القانونية الدولية المتعلقة بالإطار الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التركيز على التوصيات الأربعين زائد الثمانية لمجموعة العمل المالي الدولية التي تم تعديلها في 30 حزيران/يونيو 2003. وركزت الحلقة على التشريعات القانونية، وتطرقت إلى الموضوعات ذات العلاقة بالمخالفات المؤكدة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأعمال التي تغطيها توصيات مجموعة العمل المالي الدولية المعدّلة، ووحدات التحقيق المالي وعمليات استلام وتحليل ونشر المعلومات المالية. واستفاد من هذه الحلقة 30 مشاركاً من 17 دولة عربية.

حلقة عمل حول تطوير أسواق رأس المال العربية

عقد المعهد هذه الحلقة في مقر الصندوق خلال الفترة 27 – 30 نوفمبر 2005. هدفت حلقة العمل إلى بحث قضايا وآليات تحديث وتطوير أسواق رأس المال في الدول العربية بهدف جعلها من مصادر التمويل الرئيسية للاستثمار والنمو الاقتصادي. وتطرقت حلقة العمل إلى قضايا ذات علاقة بتقييم الأسهم والسندات

والرقابة الفعالة على أسواقها. كما تطرقت أيضاً إلى مواضيع كالصكوك الإسلامية، والتوريق وأهميته في تفعيل أسواق رأس المال العربية. استفاد من هذه الحلقة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

ندوة كبار المسؤولين

عقد المعهد ندوة لكبار المسؤولين بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق" في أبوظبي خلال الفترة 23 و 24 فبراير 2005. ناقشت الندوة خمس أوراق حول التكامل الاقتصادي العربي، والتجارة البينية العربية، والعمالة وتحويلات الأجور في الدول العربية، والتدفقات الرأسمالية في الدول العربية، والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. وشارك في هذه الندوة 37 من كبار المسؤولين الاقتصاديين في الدول العربية.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

تابع الصندوق من خلال توليه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. ويتولى الصندوق كذلك أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية المكوّنة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكوّنة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق في 30 مايو 2005، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة التاسعة والعشرين للمجلس والتي عُقدت في بيروت بتاريخ 5 سبتمبر 2005. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2005، وتوصيات الاجتماع الرابع عشر للّجنة العربية للرقابة المصرفية والتي تضمنت ورقتي عمل أعدتهما اللجنة حول "مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف" و"ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية". كما تضمن الجدول توصيات الاجتماع التأسيسي الأول للّجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية، حيث عُرض على المجلس في هذا الإطار مبادرة المعونة الفنية لتطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية. كما تضمن جدول الأعمال ورقة حول "تجربة الجمهورية اليمنية في مجال السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي"، إلى جانب مناقشة المذكرة حول القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد، الذي يتم إلقاؤه في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن جدول الأعمال مناقشة المذكرة التي أعدتها الأمانة حول "تطوير أسواق السندات في الدول العربية" والتي تطرقت إلى سُبل تقديم الدعم الفني للدول العربية في هذا المجال. كذلك قدمت الأمانة ورقة إلى هذا الاجتماع حول "أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات".

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للّجنة العربية للرقابة المصرفية، نظّم الصندوق الاجتماع السنوي الخامس عشر للّجنة في مدينة أبوظبي خلال الفترة 26-27 ديسمبر 2005. وناقشت اللجنة في اجتماعها هذا ورقتي العمل حول "الدعامة الثالثة لاتفاق بازل II" و"ترتيبات الإعداد لتطبيق اتفاق بازل II". وتعكس هذه المواضيع اهتمام اللجنة هذا العام في مساعدة السلطات الإشرافية في الدول العربية على الإعداد لتطبيق اتفاق بازل II، بالنظر لأهميته في تحسين إدارة المخاطر لتطوير سلامة النظام المصرفي.

وفي السياق نفسه، نظم الصندوق في مقره خلال الفترة 17 و 18 يناير 2005 الاجتماع التأسيسي الأول للجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية. وقد ناقشت اللجنة في هذا الاجتماع مشروع نظامها الداخلي وآلية عملها وبرامجها المستقبلية، كما تضمّنت المناقشات استعراض التطورات الحديثة وبرامج الإصلاح المتخذة في مجال أنظمة المدفوعات والتسوية في الدول العربية. وبغرض إطلاع أعضاء اللجنة على التطورات الحديثة والمستجدات بهذا الشأن، فقد حضر الاجتماع بدعوة من أمانة اللجنة بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، ممثلين عن بنك التسويات الدولية والبنك الدولي. كذلك تم في هذا الاجتماع، التعريف بمبادرة تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، المزمع طرحها خلال عام 2006 بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين، وذلك لتوفير الدعم الفني للدول العربية لمساعدتها في إصلاح تطوير هذه الأنظمة.

وفي هذا الإطار، نظّم الصندوق كذلك في شهر أكتوبر2005 في القاهرة، مؤتمر أسبوع المدفوعات العربي الذي ضم كافة المدراء والمسؤولين المعنيين بأنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، والذين يمثلون المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وهيئات الأوراق المالية ومراكز المقاصة والإيداع. وقد هدف المؤتمر الذي يعقد لأول مرة عربياً والذي تم تنظيمه بالتعاون مع البنك المركزي المصري وصندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية، إلى إطلاق مبادرة تطوير أنظمة مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية، بهدف الوصول إلى سياسات وإجراءات موحدة تقود إلى ربط هذه الأنظمة في منظومة إقليمية واحدة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها من جانب، وبما يخدم أغراض التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع انسياب الاستثمارات بين دول المنطقة من جانب آخر. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في أول بعثة فنية زارت جمهورية مصر العربية في إطار هذه المبادرة لدراسة أوضاع نُظم الدفع بها وتقديم التوصيات المناسبة.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2005 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ويمثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية حول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المميز والبناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر عام 2005، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 24-27 أبريل 2005 ضم ممثلي الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في التقرير. كما تم خلال الفترة 18-22 يونيو 2005 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه. وتتويجاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2005 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2005 سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية الشبيهه وذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

الصندوق والبنك الدوليين

في إطار التعاون القائم مع صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 23-25 سبتمبر 2005. كذلك تم عقد اجتماعات جانبية مع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية الثماني ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعمل على تحقيق أغراض الشراكة من خلال مبادرة شبكة الصناديق من أجل تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات حول أنشطة وبرامج المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. كما تم تجديد اتفاقية التدريب الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي لمدة أربع سنوات ابتداءاً من 2006/5/1.

منظمة التجارة العالمية

في إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية الذي حددته مذكرة التفاهم المبرمة بينها وبين الصندوق عام 2002، بهدف تقديم العون الفني وبناء القدرات الوطنية للدول العربية وتقويتها بالكوادر الكفؤة والخبرات المطلوبة لإدارة المفاوضات التجارية في شتى الموضوعات وبما يسهم في تعزيز مشاركة الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف، نظم الصندوق بالاشتراك مع المنظمة حلقة عمل موجه للأكاديميين العرب حول الموضوعات المطروحة في مفاوضات جولة الدوحة للتنمية الجارية حالياً. كما نظم الصندوق بالاشتراك مع كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي حلقة عمل حول تسهيل التجارة، وهو إحدى موضوعات المفاوضات الجارية حالياً في إطار جولة الدوحة.

كما شارك الصندوق في اجتماعات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج خلال الفترة 13-18 ديسمبر 2005. وشارك في الاجتماع الجانبي الذي نظمه البنك الإسلامي لوزراء التجارة في منظمة الدول الإسلامية. وفي إطار هذا المؤتمر، نظم الصندوق الاجتماع الجانبي الذي دعى إليه بتاريخ 13 ديسمبر 2005 وحضره وزراء التجارة العرب ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر المذكور، وذلك للنظر في المشروع الذي يعمل الصندوق على بلورته بخصوص إنشاء برنامج مشترك للمعونة الفنية

للدول العربية "جيتاب – عربي" لبناء القدرات العربية في مجال الاستفادة من النظام التجاري العالمي، وذلك على غرار برنامج الجيتاب الإفريقي.

ولقد أفضت المداخلات إلى وجود توجه عام بخصوص قيام هذا البرنامج لدعم القدرات الفنية العربية في مجالات تأهيل البيئة التجارية والاستثمارية في الاقتصادات العربية لتتوافق مع الالتزامات وقواعد منظمة التجارة العالمية وبناء القدرات التحليلية لدعم المواقف التفاوضية المساندة للمصالح الاقتصادية العربية، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، على أن يتم إعداد تصور متكامل لكافة الجوانب الإدارية والتمويلية للبرنامج والأنشطة المكملة له وسياقه الزمني.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

واصل الصندوق خلال العام 2005 تعاونه الوثيق في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والتي شملت المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة أداء المحافظ الاستثمارية الخارجية على الوجه الذي ساعد على تطوير ودعم نشاط البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تمويل التجارة العربية، مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويساهم الصندوق في نصف رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى 48 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

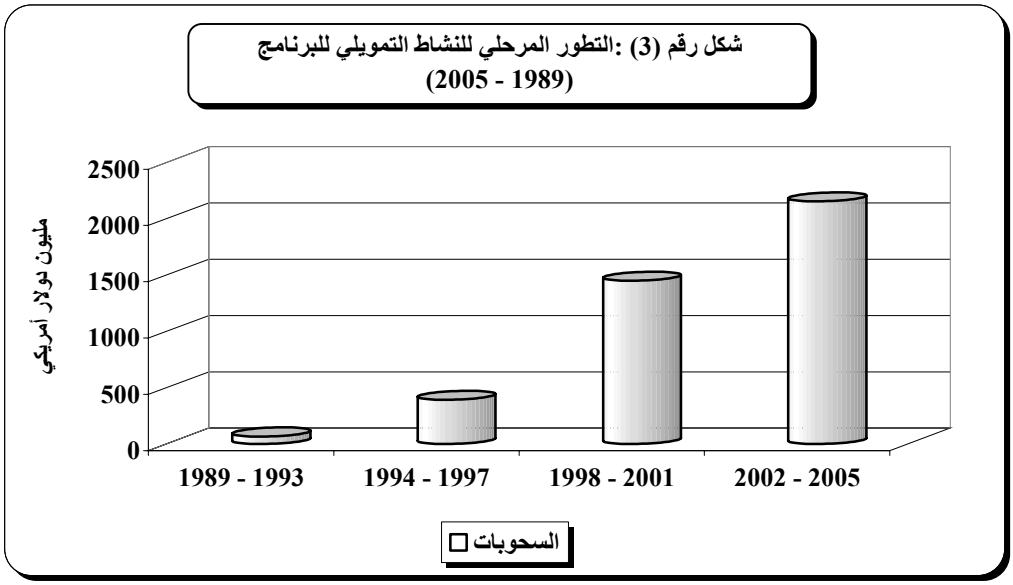

ويساعد ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها من توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية، إذ ارتفع عددها كما في نهاية العام 2005 إلى 163 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وأربع دول أجنبية. ويعكس الأداء المالي للبرنامج نشاطه المتزايد في تمويل التجارة العربية حيث تم خلال العام 2005 توقيع 40 خط ائتمان بلغت قيمتها 625 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة

السحوبات نحو 554 مليون دولار أمريكي. وبذلك بلغ عدد خطوط الائتمان التي أقرها البرنامج منذ إنشاؤه 382 خطاً بقيمة إجمالية بلغت 4,163 مليون دولار أمريكي. ويوضح الرسم البياني أعلاه أداء البرنامج لنشاط التمويل منذ بدء العمل في عام 1989 وحتى نهاية عام 2005.

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط موزعة بجميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها.

وحرصا من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثلاث عشرة لقاءا للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2005 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2005 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دقيقة ودورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين. وفي هذا الصدد، بلغ إجمالي عدد النشرات الفصلية التي قام الصندوق بإصدارها منذ تأسيس قاعدة البيانات أربعة وأربعين عدداً.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2005 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.

البحوث والدراسات

- "تحليل للاحتياطيات الأجنبية في الدول العربية 1980-2002" (أوراق صندوق النقد العربي عدد 10 لعام 2005). وتطرح هذه الدراسة أسئلة تتعلق بكفاية الاحتياطيات وجدواها في سبع عشرة دولة عربية خلال الفترة المذكورة أعلاه.

- "هيكل السوق المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي وأثره على الأداء: شواهد من الكويت والسعودية والإمارات" (أوراق صندوق النقد العربي عدد 11 لعام 2005). وهي دراسة تخلص إلى أن عملية دمج المصارف في الكويت والإمارات من شأنه تعزيز فعاليات القطاع بينما سيقود الأمر ذاته في السعودية إلى تركز أكبر مما قد يؤثر على التنافسية والربحية في مجمل القطاع المصرفي.

- "الصادرات والاستثمارات العربية البينية : تحليل تجريبي"، (أوراق صندوق النقد العربي عدد 12 لعام (2005). دراسة تكشف عن أن المشكلة بالصادرات العربية لا تكمن في محدودية ترتيبات التجارة الحرة، ولكن في عدم فعالية قدرات الصادرات العربية في النفاذ للأسواق الخارجية.

- "إرشادات عملية في تقييم الأسهم والسندات". وهي دراسة صدرت في يونيو 2005 في أبوظبي، وتقدم عرضاً لمفاهيم الأسهم والسندات وكذلك الآليات التي يتم استخدامها في هذا النوع من الاستثمار.

- "قضايا إصلاح المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، وهي دراسة قدمت في ملتقى لجان الميزانية والمالية الاقتصادية لمجلس الأمة والشورى والوطني والنواب لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 28-29 مايو 2005. وهي دراسة تستعرض وتحلل الوضع الراهن للمالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وجهود الإصلاح التي تم تنفيذها في مجال المالية العامة لدول

المجلس. وتخلص الدراسة إلى بعض التصورات حول التحديات والمتطلبات المستقبلية لإصلاح المالية العامة.

- "التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية"، قدمت في الندوة السنوية المشتركة حول "إصلاحات مالية الحكومة في الدول العربية" وذلك خلال الفترة 22-23 مايو 2005 في أبوظبي. وهي دراسة تتناول واقع التنسيق الضريبي والتكامل الاقتصادي العربي في إطار تجمعات إقليمية عربية سعياً للسير قدماً في التنسيق الضريبي فيما بينها مما يسرع تكامل اقتصاداتها ويساعدها على مواكبة التطورات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

- "التخصيص والنمو الاقتصادي". دراسة قدمت في دورة "سياسات القطاع العام والنمو" خلال الفترة 3-6 أبريل 2005. وهي دراسة يتم النظر من خلالها في الربط بين الخصخصة والنمو الاقتصادي من خلال تأثير التغير في الملكية من عام إلى خاص على كفاءة تخصيص الموارد حيث يفترض أن تعمل الخصخصة على رفع الكفاءة من خلال تعظيم المنفعة الاقتصادية كما يمكن لتغيير الملكية أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي من خلال اتباع آليات أفضل للإدارة، بما يؤثر إيجابياً على تحسين الإنتاجية.

- "تسهيل التجارة العالمية في الدول العربية" وهي دراسة قدمت إلى حلقة العمل المشتركة مع منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 13-15 مارس 2005 في أبوظبي. وتستعرض هذه الورقة إصلاح سياسات التجارة التي انتهجتها الدول العربية وتتضمن أنظمة الجمارك وإدارتها. وتشير تجارب الدول مثل الأردن والمغرب وتونس إلى نجاح إصلاح النظام الجمركي، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تعزيزها كي تؤدي المنافع المتحصلة منها إلى إيجاد المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي.

- "صناعة النسيج في دول المغرب العربي : تحديات العولمة"، وهي دراسة قدمت في الملتقى الذي نظمه اتحاد المغرب العربي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول "اثر تفكيك اتفاقية المنسوجات والملابس (ATC) على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي"، خلال الفترة 14-15 فبراير 2005 في تونس. وهي ورقة تسعى إلى التعرف على واقع صناعة النسيج في تونس والمغرب واستكشاف بعض الحلول على صعيد السياسات لمعالجة التحدي الذي تواجهه هذه الصناعة في كل من تونس والمغرب وانعكاس ذلك على مساعي وجهود التنمية.

- "التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق". وهو كتاب يحتوي على أوراق الندوة الرابعة التي عقدت في فبراير 2005 في أبوظبي. ويهدف إلى اطلاع المسؤولين في الدول العربية على حالة

التكامل الاقتصادي العربي، وموقع أوجه التكامل على صعيد التجارة الخارجية وتحركات العمالة وتدفقات رأس المال.

- "المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي". تستعرض الدراسة دور المؤسسات المالية العربية في مجال التنمية وتمويل القطاع الخاص وسبل تطوير مناخ الاستثمار.

سلسلة أوراق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

- "أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات". تتناول هذه الورقة بإيجاز الأهمية الاقتصادية لتحويلات العاملين لدولنا العربية، وتناقش المحاور الأساسية للمبادئ العامة لأنظمة التحويلات الدولية والتعرف على دور السلطات الإشرافية بشأن تطبيق المبادئ.

- "مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف". وهي ورقة تستعرض أهمية وظيفة مراقبة الامتثال للأنظمة والقوانين والتعليمات ودور هذه الوظيفة في مساعدة المؤسسات المالية والمصرفية على إدارة كفوءة للمخاطر.

- "ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية". وهي ورقة توصي الجهات الإشرافية في الدول العربية بوضع ضوابط لهذه العمليات وذلك تشجيعاً للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى العاملة لديها على الاستفادة من التوجه العالمي.

- "تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية". وهي ورقة تستعرض تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في اليمن للفترة 1995-2004.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2005، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البيانات:

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشاءه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي ولكن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي

العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2005 ما مجموعه 216,660 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 468,791 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004، حيث تم خلال سنة 2005 تحويل مبلغ 271,700 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام لتغطية الاكتتاب بالرصيد المتبقي في رأس المال المصرح به بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2005 حوالي 36% من رأس المال المدفوع وتتكون من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيّم بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 107,919 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2005، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي في نهاية عام 2004 ما قيمته 364,375 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي الطوارئ : يتمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي او 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر الى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 110,000 ألف دينار عربي حسابي، بنهاية عام 2005، بينما كان رصيده في نهاية عام 2004 يبلغ 105,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين 1,259 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005 مقارنة برصيد مدين قدره 584 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات الى 812,700 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005 مقارنة بمبلغ 793,131 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004، أي بزيادة مقدارها 19,569 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.5 في المائة. ويوضح الشكل رقم (4) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشاءه وحتى 31 ديسمبر 2005:

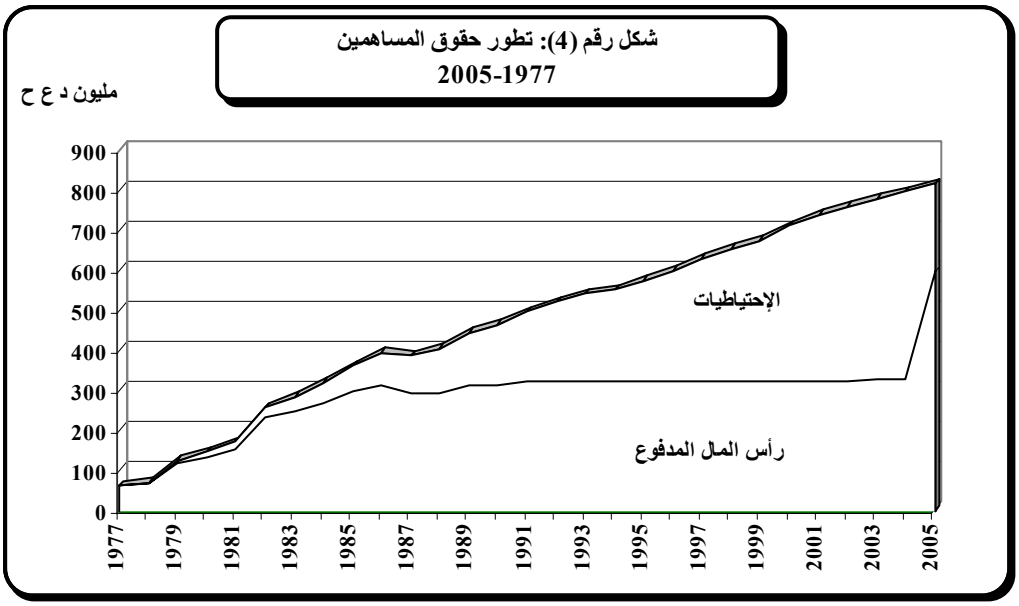

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 77,590 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2005 بالمقارنة مع 70,159 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 7,431 ألف دينار عربي حسابي.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 890,290 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005 مقارنة مع 863,290 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2005، مبلغ 253,376 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 252,695 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 284,301 ألف دينار عربي حسابي، حيث تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافا إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، التي بلغت 30,925 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2005.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005 مبلغ 95,087 ألف دينار عربي حسابي (408 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 79,565 ألف دينار عربي حسابي (371 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2004.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساسا في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2005 و2004.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (حوالي 6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على

مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم حتى نهاية سنة 2005 تسديد ثلاثة أقساط مجموعها 16.5 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 3,689 ألف دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 578,005 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2005، بينما بلغت قيمتها 556,093 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2004.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد الذي تحقق، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 22,270 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2005، مقارنة بمبلغ 20,253 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بارتفاع بلغت نسبته 10 في المائة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية :

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 28,925 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005، مقارنة بمبلغ 26,182 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 2,743 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 10.5 في المائة. وتعود الزيادة إلى التحسن في العائد نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية، إضافة إلى فروقات أسعار الصرف وانعكاسات تعديل سياسة أسعار الفائدة على القروض.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,301 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005، مقارنة بمبلغ 4,412 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 111

ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 2.5 في المائة. وتتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقدّ بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2005 ما مجموعه 491 ألف دينار عربي حسابي، وتشكل نسبة 12 في المائة من مجمل الإنفاق لعام 2005؛ وبلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC، 752 ألف دينار عربي حسابي، وشكلت نسبة حوالي 18 في المائة من مجمل الإنفاق لعام 2005.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2005 ونهاية سنة 2004 مقارنة مع الأوزان المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والتي كان معمولاً بها اعتبارا من 1 يناير 2001 وحتى نهاية 2005.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2005	31 ديسمبر 2004	1 يناير 2001	31 ديسمبر 2005	31 ديسمبر 2004
دولار أمريكي	%40.37	%37.15	%45	1.429	1.553
يورو	%35.28	%37.41	%29	1.208	1.139
جنيه إسترليني	%11.85	%12.24	%11	0.830	0.804
ين ياباني	%12.50	%13.20	%15	168.039	159.106
	%100.00	%100.00	%100		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقـــد العربـــــــــي

البيانـــات الماليـــــــة الموحـــــدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

المحتويات

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 19

KPMG

ص.ب ٧٦١٣
طابق ١٦
برج الصقر
شارع النصر
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

تليفون ٣١٨ ٦٣٤٣ (٢) ٩٧١+
فاكس ٦١٢ ٦٣٢٧ (٢) ٩٧١+
إنترنت www.ae-kpmg.com

إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبو ظبي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 19 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة")، للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 .

تقع مسؤولية هذه البيانات المالية الموحدة على عاتق إدارة الصندوق، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي تلك المعايير أن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص، على أساس اختباري، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية، كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلي تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة. هذا ونعتقد بأن تدقيقنا قد زودنا بأساس معقول لإبداء رأينا.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة ، تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 وكذلك نتائج عملياتهما والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

ونؤكد أيضا أنه في رأينا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وأن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع أحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق والحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

9 آذار (مارس) 2006

KPMG

1

كيه بي ام جي عضو في كيه بي. ام. جي. العالمية ، مؤسسة سويسرية تعاونية
جميع الحقوق محفوظة

الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

	إيضاح	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي		**15,614**	28,648
ودائع لأجل لدى البنوك		**361,093**	340,204
محفظة الاستثمارات المالية	3	**586,201**	518,592
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	4	**5,336**	5,336
خطوط الائتمان	5	**95,087**	79,565
قروض للدول الأعضاء	6	**253,376**	252,695
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**15,024**	11,422
إجمالي الموجودات		**1,331,731**	1,236,462
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به		**600,000**	600,000
رأس المال المدفوع	8	**596,040**	324,340
الاحتياطيات	9	**216,660**	468,791
إجمالي حقوق المساهمين		**812,700**	793,131
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**77,590**	70,159
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	11	**384,903**	331,351
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**56,538**	41,821
إجمالي المطلوبات		**441,441**	373,172
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**1,331,731**	1,236,462

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 9 آذار (مارس) 2006.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

	إيضاح	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**8,537**	9,267
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**2,769**	1,254
إيرادات الاستثمارات المالية	13	**16,968**	12,931
فوائد على الودائع والحسابات الجارية وتحت الطلب		**12,092**	7,106
إيرادات أخرى		**255**	266
		40,621	30,824
فوائد على الودائع المقبولة		**(11,696)**	(4,642)
		28,925	26,182
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	14	**3,058**	2,793
نفقات معونة فنية	15	**491**	679
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	16	**752**	940
		4,301	4,412
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**24,624**	21,770
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**(2,354)**	(1,517)
صافي الدخل		**22,270**	20,253

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحة 1.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

	رأس المال المدفوع	احتياطي عـــام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
الرصيد في 1 يناير 2004	324,340	351,167	100,000	(99)	775,408
صافي الدخل لسنة 2004	-	20,253	-	-	20,253
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني (إيضاح رقم 9)	-	(2,045)	-	-	(2,045)
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	(485)	(485)
الرصيد في 31 ديسمبر 2004	**324,340**	**364,375**	**105,000**	**(584)**	**793,131**
الرصيد في 1 يناير 2005	324,340	364,375	105,000	(584)	793,131
المحول لتغطية الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال المصرح به (إيضاح رقم 8)	271,700	(271,700)	-	-	-
صافي الدخل لسنة 2005	-	22,270	-	-	22,270
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص لدعم الشعب الفلسطيني (إيضاح رقم 9)	-	(2,026)	-	-	(2,026)
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	(675)	(675)
الرصيد في 31 ديسمبر 2005	**596,040**	**107,919**	**110,000**	**(1,259)**	**812,700**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحة 1.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

	إيضاح	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**22,270**	20,253
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**47**	45
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**8,424**	(518)
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		**30,741**	19,780
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات:			
سحوبات القروض		**(28,887)**	(46,834)
تسديدات القروض والاعفاء من المديونية		**28,206**	75,260
الزيادة في خطوط الائتمان		**(15,522)**	(3,270)
الزيادة في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(3,585)**	(2,067)
الزيادة(النقص) في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**12,691**	(9,620)
الزيادة في الودائع التي تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		**(33,076)**	-
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**53,552**	58,015
صافي النقد من أنشطة العمليات		**44,120**	91,264
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(64)**	(34)
الزيادة في الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة		**(32,560)**	(5,608)
الزيادة في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		**(28,811)**	(140,903)
الزيادة في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (صافي من الخسائر غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين)		**(6,913)**	(6,482)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(68,348)**	(153,027)
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(993)**	(729)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(993)**	(729)
صافي النقص في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(25,221)**	(62,492)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**368,852**	431,344
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	18	**343,631**	368,852

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات مدرج على الصفحة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر المتحدة عام 1999 اصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أ) أسس الإعداد

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي يتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضـــم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 و 2004، وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

اعتباراً من 1 كانون الثاني (يناير) 2004، تم التطبيق المبكر لتعديلات أدخلت خلال عام 2004 علي معيار المحاسبة الدولية رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس"، كما سمح به المعيار المحاسبي المذكور. وبموجبه تم تصنيف الاستثمارات في صناديق الاستثمارات البديلة إلى "استثمارات مالية – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" ويتم إدراج فروقات التقييم في بيان الدخل كما في السنوات السابقة.

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي
تقيم جمـيع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها – بالتكلفة
وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العـلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقـاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
وتشمل الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة. وتقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، والذي يمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات
وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة ولا تشمل أيضا الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضـمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) القروض والأرصدة المدينة
تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

د) انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الإستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها.

وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث إنخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المســاهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة
تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدّة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحَدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

3 محفظة الاستثمارات المالية

	2005 **ألف دينار عربي حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات مالية في صناديق الاستثمارات البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**71,572**	39,012
استثمارات مالية متاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات	**204,323**	198,085
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها – بالتكلفة	**310,306**	281,495
	586,201	518,592

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك. ولقد بلغت القيمـــة السوقية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 310,218 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 (2004: 281,850 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

4 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأسمال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من إتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

	2005 **ألف دينار عربي** **حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**79,565**	76,295
سحوبات خلال السنة	**129,276**	119,321
	208,841	195,616
تسديدات خلال السنة	**(120,642)**	(112,758)
فروقات تحويل العملة	**6,888**	(3,293)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**95,087**	79,565

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 ما قيمته 160 ألف دينار عربي حسابي (2004: 2,232 ألف دينار عربي حسابي).

6 قروض للدول الأعضاء

	2005 **ألف دينار عربي** **حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**252,695**	241,251
سحوبات خلال السنة	**28,887**	46,834
رصيد فوائد مرسملة أضيف إلى القروض نتيجة لإعادة هيكلة	-	39,870
	281,582	327,955
تسديدات وإعفاء من مديونية خلال السنة	**(28,206)**	(75,260)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**253,376**	252,695

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي (2004: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحدى الدول الأعضاء في إطار اتفاقية إعادة هيكلة تم توقيعها في 24 مارس 2004 لتأخذ في الاعتبار رسملة الفوائد المستحقة والتي بلغ رصيدها 39,870 ألف دينار عربي حسابي. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات تلك المديونية ، ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن المطلوبات يتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل حسب التسديدات النقدية (أنظر إيضاح رقم 12).

بلغـت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 ما قيمتـه 30,925 ألف دينار عربي حسابي (2004: 27,487 ألف دينار عربي حسابي).

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2005 **ألف دينار عربي حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**124,771**	117,598
ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة على القروض	**(115,377)**	(109,619)
	9,394	7,979
المساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (4,871 سهم (2004: 3,247 سهم) بقيمة ألف دينار كويتي للسهم) (إيضاح رقم 22)	**3,875**	2,361
موجودات ثابتة	**143**	126
أرصدة مدينة أخرى	**1,612**	956
	15,024	11,422

بلغ رصيد الفوائد المستحقة وغير المستلمة على القروض للدول الأعضاء كما في تاريخ الميزانية العمومية 115,377 ألف دينار عربي حسابي (2004: 109,619ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

8 رأس المال المدفوع

	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (12,000 سهم (2004: 6,530 سهم) بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**600,000**	326,500
رأس المال غير المدفوع	**(3,960)**	(2,160)
رأس المال المدفوع	**596,040**	324,340

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005 تم الإكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال المصرح به و البالغ 273.5 مليون دينار عربي حسابي، وبذلك اكتمل الإكتتاب بكامل رأس المال المصرح به و البالغ 600 مليون دينار عربي حسابي. وقد تم توزيع الإكتتاب الجديد على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص التي كان مكتتباً بها وبما يحافظ علي الحصص النسبية للدول الأعضاء في رأس المال دون تغيير. وتم تغطية هذا الإكتتاب بالتحويل من رصيد الإحتياطي العام.

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة في رأسمال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها إستناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضـــمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 مبلغ 34,490 ألف دينار عربي حســـابي (2004: 32,780 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المؤسسة التابعة.

وقد خصص مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (5) لسنة 2005 نسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2004 لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني. ويمثل ذلك 2,026 ألف دينار عربي حسابي، تم دفعه بتاريخ 5 ديسمبر 2005. وكان المجلس قد وافق بموجب قراره رقم (8) لسنة 2004 على تخصيص 10% من صافي الدخل لسنة 2003 (ما يعادل 2,045 ألف دينار عربي حسابي) لنفس الهدف. وقد تم دفع ذلك المبلغ علي دفعتين الأولى بمبلغ 1,135 ألف دينار عربي حسابي بتاريخ 30 سبتمبر 2004، والثانية بمبلغ 910 ألف دينار عربي حسابي بتاريخ 31 يناير 2005.

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية ، أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 6,540 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 1,525 ألف دينار عربي حسابي) (2004: 4,360 ألف دولار أمريكي وما يعادل 936 ألف دينارعربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.31% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 (2004: 44.31%).

	2005 **ألف دولار أمريكي**	2004 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة :		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,075**	492,075
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**235,402**	230,250
- صافي الدخل للسنة	**23,402**	15,414
إجمالي حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة	**750,879**	737,739
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.31**	%44.31
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة	**332,683**	326,869

	2005 **ألف دينار عربي حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق	**77,590**	70,159

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2005 **ألف دينار عربي حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة (أنظر إيضاح رقم 6)	**37,992**	38,804
عقود إعادة شراء	**13,693**	-
فوائد مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى	**4,853**	3,017
	56,538	41,821

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	**5,533**	5,270
إيرادات من الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمارات البديلة	**2,627**	1,696
إيرادات من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**8,808**	5,965
	16,968	12,931

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 مكافآت مجلس الإدارة و رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,306 ألف دينار عربي حسابي (2004: 2,202 ألف دينار عربي حسابي) ، منها مبلغ 201 ألف دينار عربي حسابي مكافآت وتكاليف جهاز الإدارة الرئيسي (2004: 195 ألف دينار عربي حسابي). وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 162 في نهاية عام 2005 (2004: 168 موظفاً).

15 نفقات معونة فنية

	2005 ألف دينار عربي حسابي	2004 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**200**	157
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**19**	52
معونة فنية متعلقة بقروض تسهيل التصحيح الهيكلي	**272**	470
	491	679

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

16 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي من المديونية القائمة قبل 30 يونيو 2003، يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية جزئياً من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها خلال الفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007. وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المتبقي من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها ، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بالجزء المعفى من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المستحق عليها.

وفي إطار المبادرة نفسها، قدم الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال عام 2005 قرضاً ممتد أكثر تيسيراً يتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة وجزء من القسط الأخير من أصل القرض. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الفوائد المحتسبة على القرض على أساس الاستحقاق.

	2005 **ألف دينار عربي** **حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**2,233**	1,481
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(1,481)**	(541)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة	**752**	940

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 293,000 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 (2004: 257,937 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 73,398 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 (2004: 23,010 ألف دينار عربي حسابي).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2005 **ألف دينار عربي** **حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**15,614**	28,648
ودائع لأجل لدى البنوك	**361,093**	340,204
ينزل: الودائع التي تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**(33,076)**	-
	343,631	368,852

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك ، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها ، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية ، التي تتكون من السندات والأوراق المالية ، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2005 **ألف دينار عربي حسابي**	2004 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**319,937**	309,281
أوروبا	**427,646**	356,199
أمريكا الشمالية وكندا	**148,577**	153,566
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**61,766**	57,976
المنظمات الدولية	**4,982**	10,422
	962,908	887,444

20 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 51,620 ألف درهم إمارات (3,446 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 68,570 ألف درهم إمارات (4,578 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 16,950 ألف درهم إمارات (1,132 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 22 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2005 (2004: 22 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,263 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 (2004: 3,849 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـــدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

21 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية %
	ألف دينار عربي حسابي						
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	15,614	15,614	-	-	-	-	4.05-0.00
ودائع لأجل لدى البنوك	361,093	328,017	33,076	-	-	-	6.25-0.07
استثمارات متاحة للبيع	204,323	204,323	-	-	-	-	8.38-0.55
صناديق الاستثمارات البديلة	71,572	-	-	-	-	71,572	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	310,306	80,919	83,363	99,285	46,739	-	8.15-0.06
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336	-
خطوط الائتمان	95,087	80,689	11,622	2,776	-	-	5.39-3.79
قروض للدول الأعضاء	253,376	10,329	11,893	86,239	80,188	64,727	5.75-3.79
حسابات مدينة وموجودات أخرى	15,024	8,867	525	2	-	5,630	-
	1,331,731	**728,758**	**140,479**	**188,302**	**126,927**	**147,265**	
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	77,590	-	-	-	-	77,590	-
ودائع من المؤسسات النقدية	384,903	352,252	32,651	-	-	-	4.78 – 2.11
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	56,538	15,763	183	-	37,993	2,599	-
	519,031	**368,015**	**32,834**	**-**	**37,993**	**80,189**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية %
	ألف دينار عربي حسابي						
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	28,648	28,648	-	-	-	-	3.44 – 0.00
ودائع لأجل لدى البنوك	340,204	340,204	-	-	-	-	5.04 – 0.01
استثمارات متاحة للبيع	198,085	198,085	-	-	-	-	8.25 – 0.35
صناديق الاستثمارات البديلة	39,012	-	-	-	-	39,012	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	281,495	122,014	85,318	58,256	15,907	-	9.25 – 0.07
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336	-
خطوط الائتمان	79,565	65,867	7,833	5,865	-	-	3.39 – 1.89
قروض للدول الأعضاء	252,695	12,876	13,993	75,666	85,433	64,727	5.75 – 3.14
حسابات مدينة وموجودات أخرى	11,422	7,271	702	5	-	3,444	-
	1,236,462	**774,965**	**107,846**	**139,792**	**101,340**	**112,519**	
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	70,159	-	-	-	-	70,159	-
ودائع من المؤسسات النقدية	331,351	309,887	21,464	-	-	-	4.82 – 1.98
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	41,821	804	63	-	38,804	2,150	-
	443,331	**310,691**	**21,527**	**-**	**38,804**	**72,309**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2005

ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائـتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصـندوق قروضاً للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـوم المؤسسة التابعة وفقـاً لأهدافها المـحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. يتم تمويل قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق من رأسمال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 21 (أ).

د) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغـت قيمة العقـــود الآجلة للعمـلات الأجنبية المبـرمة والقائمة كما في 31 كانـون الأول (ديسمبر) 2005 مبلغ 172,749 ألف دينار عربي حسابي (2004: 192,293 ألف دينار عربي حسابي).

22 التزامات

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 على المساهمة في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع ثلاثة أقساط البالغ قيمة كل منها 5.5 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2005.

23 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

ملاحق القروض

الملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء

1978 – 2005

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688						
	2	السودان	1,875						
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750						
	4	المغرب	1,875						
	5	سورية	750						
	6	السودان	1,875						
	7	السودان			11,250				
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750						
	9	موريتانيا		4,500					
	10	الصومال	1,500						
	11	السودان				5,000			
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940						
	13	المغرب	1,875						
	14	المغرب			31,850				
	15	المغرب	3,600						
	16	اليمن		8,820					
	17	المغرب				9,800			
	18	الصومال	1,440						
	19	الصومال			12,740				
	20	السودان	1,875						
	21	اليمن	3,675						
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000				
	23	السودان	3,600						
	24	موريتانيا	2,190						
	25	المغرب	1,875						
	26	سورية	2,940						
	27	موريتانيا			8,240				
	28	اليمن	3,675						
	29	اليمن				3,920			
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930						
	31	السودان				4,800			
	32	السودان	1,875						
	33	اليمن					3,920		
	34	موريتانيا	750						
	35	العراق				27,000			
	36	سورية					3,000		
	37	الأردن	3,990						
	38	الأردن					1,960		
	39	اليمن		5,700					
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500						
	41	اليمن					4,900		
	42	السودان			4,335				
	43	المغرب	1,875						
	44	اليمن	3,690						
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**16,300**

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2005 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1985	45	اليمن	3,975						
	46	المغرب	3,600						
	47	المغرب	3,750						
	48	اليمن				5,100			
	49	الأردن	1,050						
	50	الأردن				2,660			
	51	الأردن					700		
	52	موريتانيا	2,190						
	53	العراق	27,930						
			42,495	0	0	7,760	700	0	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675						
	55	المغرب	1,875						
	56	سورية	2,940						
	57	سورية	2,400						
	58	المغرب		6,250					
	59	المغرب					2,500		
	60	موريتانيا			3,250				
	61	موريتانيا	1,500						
	62	تونس	3,675						
	63	الأردن	3,990						
	64	تونس	1,500						
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450		
	66	اليمن		2,500					
	67	العراق					18,620		
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875						
	69	اليمن	3,690						
	70	الأردن					1,960		
	71	المغرب	7,350						
	72	الجزائر					18,620		
	73	موريتانيا				2,460			
	74	اليمن		6,150					
	75	مصر	4,687						
	76	اليمن	3,975						
	77	موريتانيا	2,190						
	78	اليمن					5,100		
	79	سورية		8,200					
	80	الجزائر	27,930						
	81	العراق	27,930						
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300						
	83	الأردن		5,320					
	84	مصر	5,250						
	85	المغرب			17,150				
	86	الجزائر		41,640					
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050				
	88	مصر				6,625			
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**15,675**
1991									
1992	89	المغرب			14,800				
	90	تونس	3,675						
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250				
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**	**0**	**3,250**

الملحق (أ-1)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء

2005 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1994	92	اليمن	11,340						
	93	موريتانيا				2,460			
	94	الأردن			7,980				
	95	الجزائر			29,150				
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120					
	97	تونس	5,175						
	98	الأردن			5,320				
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230				
	100	موريتانيا			4,955				
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الأردن				2,660			
	102	جيبوتي		367					
	103	اليمن			19,656				
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن						3,910	
	105	اليمن						11,113	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**15,023**	**15,023**
1999	106	الجزائر						30,605	
	107	تونس	5,175						
	108	المغرب						10,878	
	109	تونس						5,072	
	110	لبنان	3,675						
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245				
	112	لبنان						3,601	
	113	موريتانيا			4,000				
	114	المغرب				7,400			
	115	مصر						23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن						5,214	
	117	المغرب						14,504	
	118	مصر				15,750			
	119	مصر	23,625						
	120	تونس				3,450			
	121	تونس						6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر						30,870	
	123	جيبوتي						420	
	124	لبنان	3,675						
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب						11,100	
	126	جيبوتي			368				
	127	مصر			55,125				
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184						
	129	تونس						5,175	
	130	السودان			9,800				
	131	مصر						23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600				
	133	السودان						9,800	
	134	لبنان						15,925	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**25,725**	**34,325**
المجمـــــــــــــوع			**294,109**	**104,567**	**297,344**	**99,085**	**64,730**	**211,727**	**1,071,562**

الملحق (أ-2)

تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء

1978-2005

الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	9.030
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	4	38.250
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	58	**294.109**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345
الجمهورية اليمنية	1	19.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	23	**297.344**

الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
	11	**104.567**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	2	17.200
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	14	**99.085**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	9.124
الجمهورية التونسية	3	17.009
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	1	9.800
الجمهورية اللبنانية	2	19.526
جمهورية مصر العربية	3	77.648
المملكة المغربية	3	36.482
الجمهورية اليمنية	1	11.113
جمهورية جيبوتي	1	0.420
	17	**211.727**

الملحق (أ-3)

أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2004			نهاية عام 2005		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الاردنية الهاشمية	2,085	-	2,085	-	-	-
الجمهورية التونسية	7,880	-	7,880	5,175	-	5,175
جمهورية جيبوتي	847	113	960	887	-	887
جمهورية السودان	72,634	4,900	77,534	76,110	9,800	85,910
جمهورية الصومال	14,877	-	14,877	14,877	-	14,877
جمهورية القمر المتحدة	184	-	184	184	-	184
جمهورية العراق	49,850	-	49,850	49,850	-	49,850
الجمهورية اللبنانية	1,837	-	1,837	-	15,925	15,925
جمهورية مصر العربية	80,673	20,474	101,147	88,798	-	88,798
المملكة المغربية	19,802	-	19,802	12,891	-	12,891
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2,026	2,000	4,026	4,604	5,200	9,804
المجموع	**252,695**	**27,487**	**280,182**	**253,376**	**30,925**	**284,301**

الملحق (أ-4)

الأرصدة السنوية لإلتزامات القروض
2005-1978

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) *	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	34,813	24,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	34,325	284,301	253,376

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

الملحق (أ–5)
أسعار الفائدة على القروض

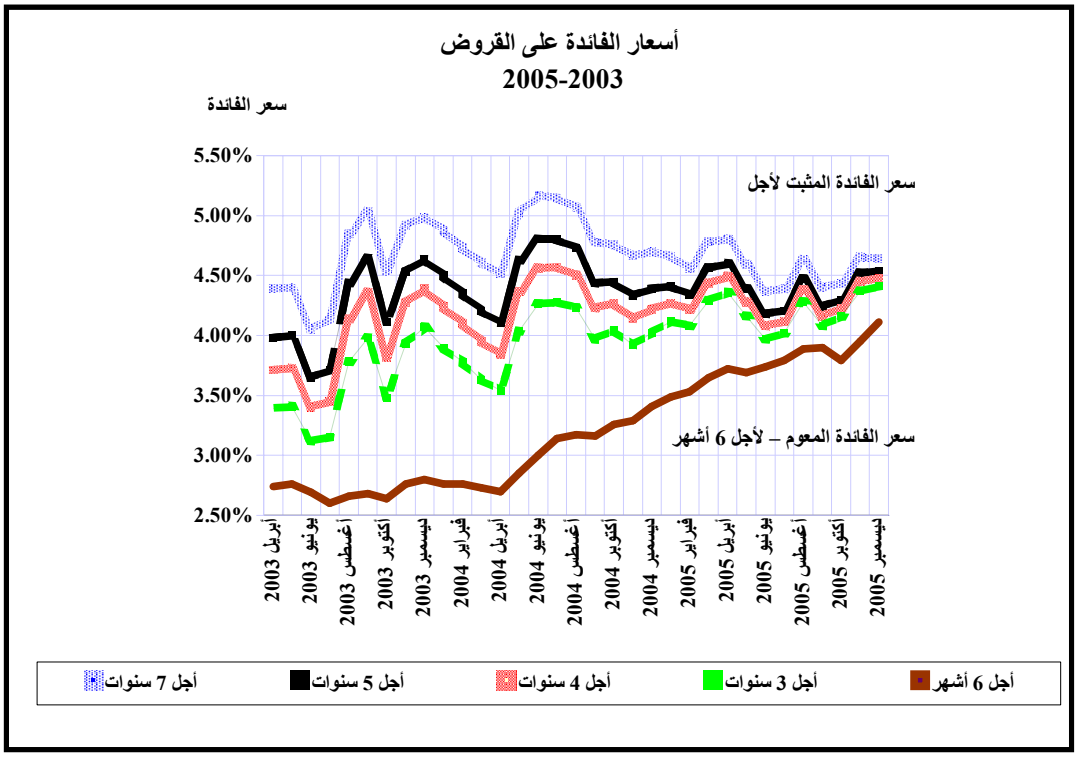

بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحول من أسلوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الإختيار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ إستحقاق قسط الفائدة بعد ستة أشهر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهر الذي إستحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ إستحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، حسب آجالها، ويسري العمل به من تاريخ السحب وطوال فترة القرض دون تغيير.

ملاحق عامة

الملحق (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2005

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المصرح والمكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500	9,900
2	دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100	35,300
3	مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200	9,200
4	الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850	12,850
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500	77,900
6	المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550	88,950
7	جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400	18,400
8	الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050	13,250
9	جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350	7,350
10	جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500	77,900
11	سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200	9,200
12	دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400	18,400
13	دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800	58,800
14	الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200	9,200
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250	24,690
16	جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800	58,800
17	المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550	27,550
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200	9,200
19	الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900	28,300
20	دولة فلسطين (1)	3,960	0	0	0	0
21	جمهورية جيبوتي	450	5	245	200	450
22	جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200	450
	المجموع	**600,000**	**5,336**	**319,004**	**271,700**	**596,040**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في دورات عام 2005

الدولة	حلقة عمل حول مكافحة غسل الأموال (م)	دورة إحصاءات ميزان المدفوعات (م)	حلقة عمل حول تسهيل التجارة (م)	دورة بازل 2	دورة سياسات القطاع العام والنمو	دورة للمسؤولين العراقيين (م)	دورة الرقابة الاحصائية	دورة إحصاءات مالية الحكومة (م)
	1/12 - 10	2/10 - 1/26	3/15 - 13	3/23 - 21	4/6 - 3	4/28 - 17	5/12 - 8	6/7 - 5/22
الاردن	2	3	2	2	2		2	2
الإمارات	4	2	1	2	2		2	1
البحرين	2	1	2	3	2		2	2
تونس	1	0	2	1	0		2	2
الجزائر	1	2	1	2	2		0	2
جيبوتي	0	0	1	0	1		0	1
السعودية	2	2	2	3	2		2	3
السودان	1	3	2	2	3		2	3
سورية	2	2	0	2	2		1	1
الصومال	0	0	0	0	0		0	0
العراق	2	3	1	2	2	31	3	2
عُمان	2	1	1	2	3		2	1
فلسطين	0	0	2	1	1		1	0
قطر	2	1	1	2	0		2	2
القمر المتحدة	0	0	0	0	0		0	1
الكويت	0	1	2	2	2		2	0
لبنان	2	0	1	1	3		2	1
ليبيا	2	2	2	2	0		2	1
مصر	3	2	2	2	2		2	2
المغرب	2	2	2	2	1		1	2
موريتانيا	2	2	0	2	0		2	1
اليمن	2	3	2	2	1		2	3
المجموع	**34**	**32**	**29**	**37**	**31**	**31**	**34**	**33**

تابع : الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في دورات عام 2005

الدولة	دورة البرمجة المالية (م)	حلقة عمل للأكاديميين العرب	دورة الاحصاءات النقدية (م)	دورة إدارة المصروفات العامة (م)	حلقة عمل حول التشريعات القانونية FATF (م)	حلقة عمل حول تطوير أسواق رأس المال	دورة ادارة الاقتصاد الكلي (م)
	6/23 - 12	6/28 - 26	9/13 - 8/28	9/29 - 18	11/17 - 13	11/30 - 27	12/15 - 4
الاردن	2	3	2	1	2	3	1
الإمارات	0	3	1	0	0	1	2
البحرين	2	2	2	2	1	1	2
تونس	2	1	2	1	2	3	2
الجزائر	2	2	1	2	2	2	2
جيبوتي	0	0	1	1	0	0	1
السعودية	2	3	2	2	2	3	1
السودان	2	1	2	3	2	3	3
سورية	2	2	1	0	2	2	1
الصومال	0	0	0	0	0	0	0
العراق	2	0	2	2	0	0	0
عُمان	2	2	1	2	2	2	2
فلسطين	2	0	2	2	1	0	2
قطر	1	0	1	0	2	2	0
القمر المتحدة	0	0	0	1	0	0	1
الكويت	2	1	1	2	1	1	2
لبنان	1	2	1	1	2	2	0
ليبيا	1	2	2	2	1	0	2
مصر	2	4	2	1	2	1	2
المغرب	2	2	1	2	2	2	2
موريتانيا	2	1	1	3	2	2	2
اليمن	2	2	3	3	2	1	1
المجموع	**33**	**33**	**31**	**33**	**30**	**31**	**31**

الملحق (ب-3)

الدورات خلال الفترة 1981 – 2005

الفترة	عدد الدورات	عدد المشاركين
2000 - 1981	77	2306
2001	11	375
2002	10	343
2003	9	301
2004	12	418
2005	10	326
المجموع	**129**	**4069**

حلقات العمل خلال الفترة 1995 – 2005

الفترة	عدد الحلقات	عدد المشاركين
2004 - 1995	12	337
2005	5	157
المجموع	**17**	**494**

الملحق (ب-4)

خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
2005	40	624,800	554,309	517,290	407,712
المجموع	**382**	**4,162,713**	**4,059,797**	**3,652,085**	**407,712**

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان سعادة الدكتور حمد الكساسبة
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (1) سعادة رشيد محمد المعراج (2)
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي توفيق بكار سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي مراد مدلسي (3) سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي فارح عصوى (4) سعادة رشيد حسن صابان
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي الزبير أحمد الحسن معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور عامر حسني لطفي سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة (5)

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي سالم عليو ابرو [6] سعادة محمود محمد علسو
جمهورية العراق [7]	المحافظ نائب المحافظ	
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن خالد العطية
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي مولانا شريف سعادة علي ناصور
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي بدر مشاري الحميضي [8] معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	سعادة رياض سلامة سعادة الدكتور مروان النصولي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد أمنيسي عبد الحميد سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة سعادة الدكتور حاتم القرنشاوي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فتح الله ولعلو معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الزين ولد زيدان سعادة محمد عبد الرحمن ولد علي
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي علوي صالح السلامي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

---

1) اعتباراً من 14 يناير 2005 خلفاً لمعالي عبد الله بن حسن سيف.
2) اعتباراً من 2 فبراير 2005 خلفاً لمعالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة.
3) اعتباراً من 29 مايو 2005 خلفاً لمعالي عبد اللطيف بن أشنهو.
4) اعتباراً من 22 مايو 2005 خلفاً لمعالي ياسين علمي بوح.
5) اعتباراً من 28 فبراير 2005 خلفاً لسعادة الدكتور محمد بشار كبارة.
6) اعتباراً من 2 فبراير 2005 خلفاً لمعالي حسين محمود شيخ حسين.
7) لم يتم تسمية المحافظ ونائب المحافظ حتى تاريخ 31 ديسمبر 2005.
8) اعتباراً من 4 أبريل 2005 خلفاً لمعالي محمود النوري.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	13.58
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.96
_____ (1)	جمهورية العراق	*11.96
سعادة الفاتح علي محمد صديق (2) (السودان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.96
سعادة عبد الأمير بن سعيد بن محمد (عُمان)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	7.05
سعادة الدكتور مروان النصولي (لبنان)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.52
سعادة الهادي الزار (تونس)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.09
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.88

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق وجمهورية الصومال.

1) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.